جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ والاثار

السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية وأثرها على الحياة الاجتماعية في الجزائر فترة (1830-1900)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الطالبين :

- عبد الرحمان قصار

- سعد بوزيدي

إشراف الدكتور :

د. جرد سالم

الموسم الجامعي

1443-1444هـ

2022\2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

قال الله تعالى <<وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ>>

(سورة التوبة:الاية-105)

احمد الله عزوجل الذي وهبني عقلا ووفقني عملا ونصلي ونسلم على صاحب الحوض المورود والمقام المحمود والوقف المشهود واللواء المعقود محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه صلاة وتسليما الى يوم الدين .

و بعد :

اهدي عملي هذا إلى من أنار دربي وعلمني ان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة إلى من أراد رؤيتي في سماء الناجحين والدي

" قصار محمد "

إلى جنة الدنيا نبع الحنان ورمز العطاء إلى من جعلت مني رجل لا يهاب مكائد الدهر ومصائبه إلى من فرحت لفرحتي وحزنت لحزني الى من ترتاح لها نفسي

أمي الغالية

" خاضر فاطنة "

لمن رسموا الابتسامة دوما على وجهي وكانوا السند والمسند والضلع الثابت الذي لا يميل الى شجرة الاخوة التي قطفت منها ثمار الحب الخالص والى من اشد بهم عضدي اخوتي واخواني

كما اهديه لكل عائلتي وأهلي وأقاربي دون استثناء .

للأساتذة الكرام الذي تعلمت منهم انه بالجد والاجتهاد الوصول لا محال .

لكل خليل وحبيب جمعتنا بهم الصدفة وباتوا اقرب للقلب من حبل الوريد.

عبد الرحمان

الإهداء

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات واعاننا على اتمام هذا العمل وانعدق علينا برزقه الذي لا يفنى وأنار دروبنا لله الحمد كله والشكر كله.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اغلي ما في وجودي بعد الله إلى من قال عنهما الله عز وجل

<<وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا >> (سورة الاسراء:الاية-24).

إلى من حصد الأشواك عن دربي ومهد لي طريق العلم بالأمان الذي خطى معي كل خطوة خطيتها في مشواري الدراسي درعي الذي به احتميت وفي الحياة به اقتديت إلى أبي الغالي

" بوزيدي بولرباح"

إلى من أرضعتني الحب والحنان الى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض والتي كانت ظلي ولم تبخل بتشجيعها لي إلى التي بحنانها ارتويت وبدفئها احتميت وببصرها اقتديت إلى أمي الغالية.

" بوزيدي زهرة"

الى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد الى القلوب والنفوس البريئة

سعد

شكر

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ الفاضل الدكتور

" د. سالم جرد "

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ووجهنا وحمل معنا عناء هذا العمل ،كما نشكر جميع أساتذتنا الكرام الذين تفضلوا علينا بنصائحهم وتعلمنا منهم ان قيمة العلم الأخلاق .

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نثني على كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة الجلفة والطاقم الإداري لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .

قائمة المختصرات :

الرمز	الشرح
ط	الطبعة
ج	الجزء
ص	الصفحة
م	ميلادي
مج	مجلد
تح	تحقيق
تع	تعليق
تر	ترجمة
ص–ص	صفحتان فأكثر

مقدمة

مقدمة

يعتبر تاريخ الجزائر المعاصر محطة مهمة في تاريخ بلادنا اذ انه يرسم خارطة طريق وابرز المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي.

يمكن الوقوف على حجم هذه التحولات التي أحدثها الاستعمار من خلال الإلمام بأوضاع الشعب الجزائري ورسم تصور واضح حول الأوضاع السائدة في نهاية العهد العثماني والتغييرات التي طرأت عليها إثر الاحتلال ، حيث شهدت اضطرابات سياسية ، ومقاومات شعبية رفضة للوجود الاستعماري،

وقد طبقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسة اقتصادية، اجتماعية وثقافية مع التركيز على القطاع الاقتصادي، حيث أولت أهمية كبرى للميدان الفلاحي والصناعي والتجاري والخدماتي بما يخدم مصالحها، وتطبيقا لسياستها الاستيطانية عمدت إلى تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر عامة ، وواكب ذلك سن العديد من التشريعات الفرنسية من قوانين ومراسيم وأوامر، والتي يمكن من خلالها السيطرة على مقدرات واستغلالها على أكمل وجه.

أما القطاع الصناعي والتجاري فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وتمكنت من خلالها توجيه اقتصاد بما يخدم متطلبات الاقتصاد والسوق الفرنسية.

اهمية الموضوع

– يرتكز الموضوع على السياسة الاستعمارية التي اعتمدتها فرنسا في القطاع الاقتصادي، وخاصة في الميدان الزراعي على اعتبار أن هذا القطاع يمثل الركيزة الأساسية للمجتمع الجزائري وبعدها أهم قطاعات الاستثمار لذا تكمن أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

– التعرف على دوافع وأهداف الإدارة الاستعمارية في توطين المهاجرين الأوروبيين الذين ارتبطوا بفلاحة الأرض من أجل استغلالها ولتثبيت التواجد الاستعمار الفرنسي في البلاد الجزائرية.

– دراسة أهم التشريعات العقارية الفرنسية في الفترة المدروسة وكيف تم تقنين العقار الجزائري بقوانين فرنسية من أجل مصادرة أراضي الجزائريين.

– الجدوى من تطبيق السياسة الرأسمالية الزراعية بقيام نظام الانتاج الموجه للسوق خاصة .

– التعرف على انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري

دوافع اختيار الموضوع

لقد دفعني لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية:

– **الموضوعية:** تتمثل فيما يلي:

– الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع، ومعظمها كانت بأقلام أجنبية وبالخصوص الفرنسية منها، وتميزت هذه الأعمال في أغلبها بالذاتية في تحليلها للسياسة الاقتصادية الفرنسية التي اعتبرت الاستعمار عملا مشروعا ساعد كثيرا على تطوير المنطقة وسكانها.

– تناولت بعض الدراسات الجانب الاقتصادي بشكل عام ومبسط (في حدود إطلاعي) ولم تقف على حقيقة امتلاك لثروات معدنية وباطنية وكيف تم استغلالها من طرف الاحتلال الفرنسي، وذلك بتغييره طرق الزراعة ونوع الإنتاج الفلاحي وطريقة توزيعه.

– **الذاتية:** تتمثل في وجود إرادة ورغبة شخصية لديّ في دراسة تاريخ الجزائر في الميدان الاقتصادي، خاصة بعد قراءتي البسيطة لما كتبه الفرنسيون وبعض المؤرخين الجزائريين في هذا الجانب، وما أبدوه من التفصيل والعناية بكل ما يحتويه من إحصائيات وجداول ومنتجات وغيرها مما يحفز أي باحث لدراسة هذا الميدان.

اشكالية البحث:

أحدثت السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر تغيرا جذريا شمل الجانب الاقتصادي والنمط المعيشي، وذلك بسعي الإدارة الاستعمارية إلى بناء اقتصاد فرنسي وإيجاد بنى اقتصادية جديدة وخلق نظام رأسمالي يعتمد المنافسة مقابل نظام اقتصادي بدائي يطمح للاكتفاء الذاتي ويعتمد على الحبوب كمصدر معيشي مهم مبني على التكافل والتعاون، وإظهار مدى انعكاس هذا التحول الاقتصادي الدخيل على الجزائريين وما خلفه من فقر ومجاعة.

و من خلال ما تم ذكره نصل في هذا الموضوع دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في

الجزائر والتي اعتمدت عمى تغيير ثقافة الشعب فيبا، و منه يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف أثر الإستعمار الفرنسي في الجزائر؟

ما مدى التأثير إجتماع ؟

ولتفصيل هذه الاشكالية اكثر يمكن طرح التساؤلات الآتية

كيف أثرت السياسة الاستعمارية على القطاعات الاقتصادية في البلاد؟

- ماهي انعكاسات السياسة الاستعمارية على الشعب الجزائري في في جميع المجالات ؟
- كيف اثرت الأوضاع الاقتصادية على الوضع الاجتماعي للسكان؟
- الى اي مدى ساهمت الظروف الطبيعية الصعبة في تعقيد الوضع الاجتماعي للجزائريين؟
- وكيف تصدى الشعب الجزائري لهذه السياسة ؟

خطة البحث

ولتتبع حيثيات الموضوع اعتمدنا على خطة المكونة من مقدمة وفصلين وخاتمة وملاحق تنولنا في المقدمة أسباب ودوافع واهمية اختيار الموضوع والهدف من هذه الدراسة ،ثم قمنا بطرح اشكالية للموضوع متبعة بأسئلة فرعية وفي الاخير الصعوبات التى واجهتنا أثناء ذلك.

الفصل الأول المعنون بالأوضاع السياسية الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال :

تنونا فيه السياسة الداخلية للجزائر أواخر العهد العثماني ، ثم الظروف السياسة الخارجية للجزائر قبل الاحتلال وعلاقتها بالدول الاوروبية والعربية وفي المبحث الثاني الظروف الاقتصادية قبيل الاحتلال. لنصل الى القطاع التجاري تحديدا التجارة وأنواعها واهم مميزاتها . الظروف الاجتماعية قبيل الاحتلال ثم ظهور الطبقة الدخيلة من اليهود

أما الفصل الثاني فعنوانه: الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر بداية الاحتلال :

تناولنا فيه اوضاع الزراعة بداية الاحتلال والملكية العقارية ثم التشريعات العقارية وفي المبحث الثاني الصناعة قبيل الاحتلال واهم الصناعات والحرف اليدوية اما في المبحث الثالث اوضاع التجارة وانواعها وفي الاخير خلاصة الفصل .

اما الفصل الثالث المعنون باثر السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية وفيه المبحث الاول : السياسة الثقافية وفيه المطلب الاول : الطرق المستعملة لتطبيق السياسة الفرنسية اما المطلب الثاني: إنشاء مدارس فرنسية ثم يليه المبحث الثاني السياسة الاجتماعية الاستعمارية وفيه المطلب الاول: بوادر سياسة التنصير اما المطلب الثاني :سياسة التنصير و المبحث الثالث : المستوى المعيشي للسكان ويحتوي على المطلب الاول: هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي والمطلب الثاني : زوال عادة تخزين الحبوب.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات الأكاديمية السابقة الخاصة بدراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسة الاقتصادية الفرنسية إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر أذكر منها:

- **الدراسة الأولى** Fatiha bencheikh –el– fegounabbassi, l'impact des lous :

foncières coloniales sur la situation socio–économique des paysans Algériens de 1873 à 1911.

وهي رسالة دكتوراه علوم تطرقت فيها الباحثة إلى التشريعات العقارية الفرنسية ومصادرة أراضي الجزائريين، وأنواع الضرائب على مستوى إقليم الجزائر عامة، غير أن دراستي كانت مخصصة لعمالة قسنطينة فقط مع إضافة انعكاسات تلك التشريعات على أوضاع الجزائريين والتي لم تتطرق اليها هذه الرسالة.

- **الدراسة الثانية:** رشيد مياد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاسا – على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900/(1954، وهي رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تطرق فيها الباحث إلى الأوضاع الجزائرية بصفة عامة، واشتركت معه في دراسة الجانب الاقتصادي فقط، إضافة إلى الاختلاف في الحدود الزمانية والمكانية للبحث.

- **الدراسة الثالثة:** صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830/ 1930)، وهي رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، شملت الدراسة أنواع الأراضي الجزائرية، إضافة إلى التشريعات العقارية، وانعكاسات هذه التشريعات على السكان الجزائريين، أضفت على هذه الدراسة كيف استغلت الإدارة الفرنسية الأراضي الجزائرية وجعلتها في خدمة اقتصادها مستندة على مجموعة من القوانين.

صعوبات الدراسة:

ان الباحث في الحقل التاريخي وكغيره من الباحثين تعترضه العديد من الصعوبات وهو الأمر ذاته بالنسبة لي، وكان من أبرزها

-طبيعة الموضوع في حد ذاته فموضوع السياسة الاقتصادية بما يحتويه، من الصعب حصر كل ما يتعلق به بسبب كثافة القوانين في مختلف مجالاته.

-صعوبة التنقل،وقلة المصادر المتناولة للسياسة الاقتصادية الفرنسية

-تضارب في معطيات السندات الإحصائية.

وفي الأخير نشكر الله عز وجل على توفيقه ونتقدم بخالص الامتنان والشكر الجزيل للأستاذ المشرف على سعة صدره وصبره معنا في إسداء النصائح والتوجيهات، والذي كان له دورا هاما في إنجاز هذا العمل.

الفصل الاول

الأوضاع السياسية الاقتصادية في الجزائر

قبل الاحتلال

المبحث الأول : الظروف السياسية

المبحث الثاني : الظروف الاقتصادية والاجتماعية قبيل الاحتلال

تمهيد

إن الأوضاع العامة للجزائر سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تأثرت بشكل كبير بطبيعة و خصائص الحكم العثماني بها الذي استمر ما يزيد عن ثلاثة قرون من جهة و بشخصيات الحكام الأتراك من جهة أخرى حيث تميزت هذه الأوضاع بالاستقرار و الازدهار في بعض الأحيان و الاضطرابات و الانحطاط أحيانا أخرى.

سنتناول في هذا الفصل الفترة التي بدأت فيها الجزائر تأخذ منعرجا خطيرا بنهاية القرن بعد أن كانت تتمتع بمكانة مرموقة و هيبة دولية مركزين على الفترة الأخيرة من حكم الدايات (1800-1830) و التي عرفت فيها الجزائر تدهورا عاما طرأ على مجالات الحياة السياسية والعسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية .

المبحث الاول : الظروف السياسية

اولا : الأوضاع السياسية الداخلية قبل الاحتلال

1-السياسة الداخلية للجزائر

تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بعدم استقرار جهاز الحكم، وكثرت الاضطرابات التي عمها الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، وتتجلى هذه الاضطرابات في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة ولم يتمكنوا من ضبط أمور الدولة خاصة بعد أن أصبحت المناصب تباع وتشترى بدلا من مراعاة الكفاءة التي تسمح بتسيير شؤون الدولة بحزم ودراية، وفي هذا الصدد يقول حمدان بن عثمان خوجة: " لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتوجه إلى أقارب أحمد باشا ويمدهم بالأموال وكانت المناصب تباع وتشترى" كما أن أغلب دايات الجزائر في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني وصلوا إلى مناصبهم بفضل الانقلاب للمطالبة بزيادة الأجور [1] .

كما أن منصب الداي يفرض عليه الاختيار، ولا يمكنه الاستقالة فبالنسبة إليه لا يوجد في الحياة سوى مكانين العرش أو القبر ونتيجة لهذا فقد شاعت ظاهرة اغتيال الدايات مثل ما وقع للداي: مصطفى باشا 1805م، والداي أحمد 1809م، والداي محمد 1814م، والداي عمر آغا عام 1817م، كما كانت فترة الكثير منهم لا تتعد بضعة أشهر .

كما أن الحكام قاموا بسياسة غير وجيهة أنبتت الحقد والضغينة وحب الانتقام في صدور الأهالي وأصحاب الطرق الصوفية، تمثلت في السياسة الضريبية المجحفة والتي كان يفرضها الحكام على الأهالي، وفي الوقت ضعف فيه الأسطول البحري ونصبت موارده ودب التدهور الاقتصادي في كامل أنحاء البلاد بل وقد حدد الحكام لذلك الغرض حملات عسكرية مخزنية لقمع الممتنعين عن أداء الضرائب ولذلك قلت ثقة الأهالي في الحكام و المسؤولين الذين أهملوا مصالح البلاد وأفقروا العباد وانصب اهتمامهم بالسلطة، فأحس

[1] - مبارك بن محمد الهلالي الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،ج 3 ، مكتبة النهضة الجزائرية – الجزائر ،1964 ،ص 314

الأهالي أن جهوداتهم موجهة لخدمة الطبقة الحاكمة دون التمتع بأي حقوق فتوجهوا بشكواهم إلى رجال الطرق الصوفية نظرا لما كانوا يتمتعوا به من نفوذ روحي في المجتمع الجزائري .

وأمام ذلك لم يستطيع رجال الزوايا والطرق الصوفية أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الشكاوي المقدمة من الأهالي من جراء السياسة التعسفية، وباعتبار أن مصالح رجال الدين أيضا تضررت وضاعت امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها على رأسها الوساطة بين الأهالي والحكام في جباية الضرائب بالإضافة إلى الاستفادة من الأرباح التي كان يدرها الجهاد البحري، والهدايا الاعتبارية في المواسم الدينية، ففضلوا الوقوف إلى جانب أهالي الريف ولذلك برزت سلسلة من الثورات في مطلع القرن التاسع عشر كرد فعل على سياسة الحكام الجائرة[1]

1-تمرد بن الأحرش :

هو محمد بن عبد الله بن الأحرش* ويقول الآغا بن عودة المزاري :«... فتى مغربي مالكي مذهبا ودرقاوي[2] طريقة، درعي نسبا، جاء لتلك القبائل، وأدعى أنه المهدي المنتظر وكان صاحب شعوذة وحيل وخبر، يبدل بها الأشياء للشيء الذي يريد فورا كاستحالة البعر زبيبا وتقطير السيف سما والحجارة درهما، والروث ثمرا، فرأت الناس منه العجائب

---

[1] -ناصر الدين سعيدوني، الشيخ محمد بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1884 ، ص 5

*- ثورة ابن الأحرش وكانت في فترة حكم عثمان باي (1803 - 1804) حاكم بايلك الشرق ضمن أيالة الجزائر في العهد العثماني، إندلعت هذه الثورة من المنطقة الشرقية للبايلك (جيجل والقل وميلة) فراح ضحيتها الكثيرون وعلى رأسهم الباي عثمان ليخلفه عبد الله خوجة بن إسماعيل باي على رأس بايلك الشرق. ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط 2 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .. ص 265

[2]- **الدرقاوية:** طريقة صوفية مغربية متفرّعة عن الشاذلية، واوّل من دعا إليها هو الشريف إدريس في الشمال الغربي من مدينة فاس، والذي كان يُدعى علي بن عبد الرحمن الجمل، وقد انتشرت الطريقة في كلّ من فاس وسوس الاقصى، وساحل دكالة والمناطق الغربية من الجزائر كوهران ومستغانم وتلمسان، تميّز ا تباعها عن غيرهم بلبس الرث من الثياب وحمل العصا والابتعاد عن الشؤون الدنيوية، للمزيد عن هذا الموضوع يرجى العودة إلى:

Louis Rinn , Marabouts et Khouans, Adolphe Jourdan, Alger، 1884، 235-234 : p-p.

وأظهر لهم الأمور الغرائب التي هي قلب العين لا حقيقة لها دون مين، فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزبا وجندوا معه، »[1].

وقد ادعى أنه من الأشراف غير أن هذه النسبة ليس لها من يثبتها ، وعند عودته من مكة بعد أداءه فريضة الحج صادف ابن الأحرش الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت وشارك في مقاومتها مع جماعة من أهالي المغرب الأقصى والجزائر إلى جانب الجيش المصري فأظهر شجاعته وبلاء الأمر الذي أكسبه شهرة[2].

ولما تدخل الإنجليز وعادت الحملة الفرنسية قفل ابن الأحرش مع جماعة من الحجاج وفي تونس تعرف على حمودة باشا باي تونس الذي أكرمه وأوعز إليه بمحاربة أتراك الجزائر ووعده بالدعم.[3]

وقد أورد الزهار الحوار الذي دار بين حاكم تونس حمودة باي وابن الأحرش حيث قال له: «...إن رجلا مثلك شجاع يجب أن يذهب إلى ملك الترك بالجزائر وينزعه من أيديهم ، ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك» والظاهر أن حمودة باشا لمس في هذا الرجل طموحا كبيرا فأراد أن يشغله وحكام الجزائر في آن واحد عن أمور إيالته[4] .

اتجه ابن الأحرش من تونس إلى قسنطينة أقام فيها بعض الوقت واطلع على أحوالها ثم انتقل إلى جيجل حيث توقف بعض الوقت في قبيلة بني أحمد وقد استعمل شتى الوسائل للحصول على أتباع مخلصين والقيام بانقلاب ضد الوجود العثماني، وأدعى أنه صاحب الوقت وأن دعوته مستجابة بالنصر يتبعه حيث حل وبارود عدوه لا يضره ، ولا يصيب أتباعه بل يرجع لديهم ماءً[5].

---

[1] – أبو القاسم سعد الله.– تاريخ الجزائر الثقافي.– الجزائر، ش.و.ن.ت، 1980، الجزء الثاني.– ص. 360.

[2] – ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، مرجع سابق ، ص 266

[3] – أبو القاسم سعد الله.– المصدر السابق.– ص. 187.

[4] – أحمد مبارك بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة ، تحقيق وتعليق وتقديم عبد الله حمادي ، دار الفائز للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2011 ، ص 11

[5]–صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية ستقمل المراحل الكبرى(د ط، دار العلوم، 2005، ص 166

وكانت أحاديثه عن حرب مصر تجذب إليه سكان المدينة واستغل الفرصة لتحريض الناس ضد الأتراك ودعوته لمحاربتهم كما حارب المصريون الفرنسيين، وقد قويت شوكته وازدادت شعبيته مما اضطر حاميه جيجل من المدينة فأصبح يتصرف كالملك[1].

وقد اكتسبت حركة ابن الأحرش طابعا مقدسا بعدما انظم إليها العديد من المرابطين أمثال سيدي عبد الله الذبوشي مما جعل العديد من قبل تلك الناحية تصدقه وتؤمن لدعوته كأولاد حيدون وبني مسلم وبني خطاب وغيرهم[2].

وبلغ عدد أنصاره أكثر من عشرة آلاف رجل توجه بهم اتجاه قسنطينة ويقول الآغا بن عودة المزراتي :«... فحرك بهم على قسنطينة وحاصروها يوما كاملا وكان الباي عثمان خارجا عنها لبعض شؤونه فلما سمع أتاه عاجلا» ، ولما حل ابن الأحرش بالمدينة خرج أهلها لمحاربته تحت قيادة أحمد ابن الأبيض فوقع القتال بين الطرفين، وتكبد ابن الأحرش هزيمة نكراء وتشتت قواته ، يقول الآغا المزراتي :«...فألفاه حزم وأصيب بالرصاص في فخذه فتكسرت لكن حاله لا تزال مجتمعا غير متشتت.»[3].

ولما علم الداي بهذا الحادث كتب إلى عثمان باشا* يقول : «... لقد عينت بايا على المقاطعة التي ظهر فيها الشريف فمن الواجب عليك أن تلاحقه وتقضي عليه، وإني أضعك بين أمرين لا ثالث لهما رأسك أو رأسه »، وفي هذا يقول الزهار : «...إن ابن الأحرش عندما سمع بخروج الباي في طلبه ذهب إلى ناحية واد الزهور، وأقام بين تلك القبائل، وخمدت نار الفتنة وأذعن العرب للطاعة ووقعت العافية، ورجع إلى قسنطينة

---

[1] - أحمد مبارك بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة ، تحقيق وتعليق وتقديم عبد الله حمادي.ص 12

[2] – ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، مرجع سابق ، ص 26

[3]– محمد العربي الزبيري، التجارة الجزائرية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 2.

*– عثمان نوري باشا (1837– 5 أبريل 1900) قائد تركي. حارب في القرم ولبنان وكريت وبلاد العرب، ورقي إلى رتبة مشير لانتصاراته في بلاد الصرب 1876. دافع عن بلافنا ببلغاريا في الحرب الروسية التركية (1877– 1878) ضد هجمات الجيش الروسي المتكررة التي أكرهت عثمان باشا أخيراً على التسليم. عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ط 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 1994 م ، ج 3 ، ص 29

وعندما أتى الربيع، أمره الأمير بالدنوش فقدم الجزائر كما هي ولما رجع لقسنطينة واستراح أياما لقتال ابن الأحرش »[1] .

فجهزا لباي عثمان حملة عسكرية وتوجه في شهر أوت 1804م للبحث عن الشريف بن الأحرش ولما وصلت المحلة إلى وادي الزهور بنواحي القل واستقروا بمرجة ، وفي تلك الليلة نزلت أمطار غزيرة فقام ابن الأحرش ومن معه من القبائل بتحويل مسير الوادي المذكور على تلك المرجة فصارت مثل الصبخة، فابتلعت أرجل الخيل على البوادر، والرجال إلى الركبة ثم حملوا على المحلة وقتلوا الباي ومن معه فلم ينج منهم أحد .

وفي هذه الواقعة قتل الداي عثمان وغنم ابن الأحرش ومن معه أموالا كثيرة، وذلك الباي عندما خرج من قسنطينة لم يترك شيئا بخزينتها وحمل جميع ما فيها من الأموال ، ولما بلغ السلطة المركزية بالجزائر مقتل الباي عثمان وتشتتت قواته، عين الداي مصطفى باشا* عبد الله بن إسماعيل قائد وطن خشنة بايا على قسنطينة وكلفه بتتبع ابن الأحرش ، وبعد عشرة أشهر من ملاحقته والحروب الدائمة، لم يجد بدلا من وضع حد لثورته والالتحاق بمجموعة درقاوة من العرب الجزائري بابن الشريف عبد القادر الدرقاوي وخاض إلى جانبه معارك ضد الأتراك وبقي معه إلى أن تمكن الباي من دس من قتله من أصحابه[2].

تمرد درقاوة :

اسمه الكامل هو عبد القادر بن الشريف الذي يعرف لدى العامة بابن الدرقاوي[3]، ويعود أصله إلى قبيلة كسانة المقيمة على ضفاف واد العبد، تعلم مبادئ اللغة في مسقط رأسه

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، مرجع السابق ، ص 267

[2] –حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ط 2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982،ص 56.

[3] –هم من أتباع الشيخ محمد العربي الدرقاوي وكان من صوفية المغرب الأقصى وكان أتباعه منتشرون في مناطق كثيرة من المغرب والغرب الجزائري قام مقدمه بوهران ونواحيها الشيخ عبد القادر بن الشريف بقيادة ثورة ضد الأتراك وتعتبر أول تحدي حقيقي لهم حيث غطت مناطق كثيرة وامتدت الى نواحي قسنطينة بقيادة محمد بن الأحرش وهددت الوجود التركي بالجزائر ينظر: الذخيرة ص 17 والعودة الى الجسام المشرفي هام فيه تعريف شخصيات الدرقاويين

في قرية أولاد بالليل ثم التحق بزاوية القيطنة بمعسكر التابعة للطريقة القادرية، وفي هذا يقول الآغا عودة المزراي: « ... وكان في أول حاله عالما متفننا في سائر علوم الدين محققا لها، بقيودها والمنطوق والمفهوم ورعا زاهدا متعبدا راكعا ساجدا صائما قائما، حنينا رحيما، أستاذ يقرئ القرآن ويعز أهله، ويزيل بتعلمه لكل جاهل جهله والناس يشيرون إليه بالصلاح و النسك والنجاح » وبعدها سافر إلى زاوية بوبريح في المغرب الأقصى وهناك اتصل بمولاي عبد الله بن محمد الدرقاوي الذي أخذ عنه الورد وقال له: « يا سيدي إن في وطننا قوما يقال لهم الترك لاشيء لهم من دعاتهم للإسلام، ويظلمون الناس ولا يعبؤون بالعلماء والأولياء، ونسأل منك أن يكون هلاكهم على يدك يستريح منهم العباد وتطهر منهم البلاد »[1].

ولما عاد ابن الشريف إلى بلاده بدأ يخطط لثورته المناوئة للحكم التركي وابتدع أمورا يمجها الطبع وينكرها الشرع واقتدى به في ذلك الجل من الناس، وأخذ عنه كل من هو في عقله غاية الإحساس وسيقت له الهدايا من كل فج[2] .

ويقول عنه الزهار:«... ظهر الشريف وكاتب العرب في أمر القيام على الترك، وادعى أنه صاحب الوقت واتبعه العرب وسارت إليه القبائل وظهرت له الكرامات .»[3]. وبينما الناس على غفلة إذ بين الشريف أصبح قائما بأقوالهم معلنا بالجهاد على الأتراك والمخزن محللا لدمائهم وأموالهم فاجتمعت إليه الغوغاء من كل جانب ومكان، وهبط مع واد مينا قاصدا نحو المخزن وأذن لأتباعه بالنهب لأموال أتباع الترك وإما بلغ الداي مصطفى خبر هذا الثأر جهز جيشا وقصد ابن الشريف ، والتقى الجيشان بقرية فرطاسة بين وادي

1- حنيفي هيلالي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط 1 ، دار الهدى ، عين مليلة ، 2008 ، ص 26

2 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، 1997، ص 82.

3 -صالح نور ، تقديم عبد الرحمان شيبان ، ط 1 ، دار قرطبة ، الجزائر ، 2010 م ، هامش ، ص 10

مينا ووادي العبد ووقعت صدمات بين الطرفين أسفرت عن انهزام الداي مصطفى وتشتت جيشه ففر راجعا إلى وهران[1].

وفي هذا يقول الآغا بن عودة المزاري: « ... فاشتد القتال بينهما على الماء وصارت نار الحرب بينهما بالحتوف وتزاحمت لبعضهما البعض الصفوف وتراكم الأمر وحمى المعروف، فانهزم الباي وقام مخزنه على ساق واحدة وركب العدو في ظهره في تزايد .»[2] فصار الباي في ورحل الباي للمعسكر على غير الحال المعهودة وعساكر خلفه مطرودة وعلى إثر هذا النصر تحصن في مدينة معسكر وكاتب القبائل مشيرا إياهم قائلا:«...أننا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الحقرة والذلة والمسكنة وأداء المغارم والجزية الثقيلة والمؤن الجليلة الذي جميع ذلك هو حرام على من انتظم بالدخول في الإسلام، وقد قطعنا دابر الترك الظلام وأتباعهم الشرار اللئام، فالواجب عليكم مبايعتنا والإذعان لنا وطاعتنا » وبذلك تمكن من جمع الأنصار وحاصر مدينة وهران ثمانية أشهر، إلا أنه لم يتمكن من اقتحامها لضعف العدة والعتاد فلم ضعف أمره تراجع عنه أتباعه انتقل إلى قبيلة بني يزناس على الحدود المغربية فتوارى عن مسرح الأحداث وبقي يقيم هناك إلى أن توفى[3].

تمرد التيجانية:

اسمه الكامل محمد بن أحمد المختار التيجاني.[4] وهو من قبيلة عين ماضي قرب الأغواط التجأ مع والده وشقيقه محمد الصغير إلى المغرب الأقصى ولما توفي والده عام 1815م عاد مع شقيقه إلى عين ماضي ولقد عرفت الطريقة التيجانية ازدهارا كبيرا بعد عودة

---

[1] – يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا 1500–1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة، ص ص 120،121،122.

2 – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، مرجع سابق ، ص 219

[3] – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514– 1830، ط2، دار هرمة، الجزائر، 2007،. ص188

4 – أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد الشَّرِيف التجاني، أبو العباس: شيخ (الطائفة التجانية) بالمغرب. كان فقيها مالكيا عالما بالأصول والفروع، ملما بالأدب. تصوف ووعظ وأقام مدة بفاس وتلمسان، وحج سنة 1186 هـ فمر بتونس، وعاد إلى فاس. ثم رحل إلى (توات) وأخرج منها، فاستقر بفاس إلى أن توفي. [عادل نويهض]، معجم أعلام الجزائر ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان 1980 ، ص62

والدي سيدي أحمد التيجاني وقد قام السيد محمد الكبير بتجهيز جيش من ستمائة رجل من التيجانية من أهل عين ماضي وعدد كثير من العرب الصحراوية التي لا تمثل للمعروف ولا تنهي عن المنكر[1].

ولما أنهى استعداداته توجه وقبائل الحشم الذين أذعنوا له بالطاعة نحو مدينة معسكر 1827 ولما وصل إلى غريس وأخذ يقاتل أهل معسكر واستولى على أهل بعض الجهات، بعث الباي بالمال لكبراء الحشم لكي يتخلوا عنه وخرج إليه من وهران الباي حسن وأمر المحلة أن تردفه وفر الحشم عن التيجاني وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه ولم يبقى معه إلا نحو الثلاثمائة من الأعراب قاتلوا قتالا شديدا إلى أن قتلوا جميعا وقتل معهم محمد التيجاني وأرسل رأسه إلى الجزائر وأرسل سيفه إلى السلطان محمود خان وقد كان للحكام المغاربة دور رئيسي في إثارة هذه الاضطرابات الداخلية ضد دايات الجزائر وذلك لتحقيق الأهداف التقليدية لسلاطين المغرب وبذلك ساهمت هذه الثورات إلى حد كبير في إضعاف السلطة الحاكمة في الجزائر وانهيار الحكم العثماني فيها[2].

الدور السياسي لليهود

وفي الوقت الذي كانت تتقلب فيه الجزائر بالفوضى والاضطرابات، استغل اليهود هذا الوضع في مد نفوذهم إلى الميدان السياسي والمالي في الجزائر واستخدموا شتى الوسائل لكسب ود حكامها إبتداءا بالهدايا الثمينة والمساعدات المالية إلى التجسس في الداخل والخارج وقد أنشأ نفتالي بوجناح* ويوسف بكري وأخوه يعقون شركة تجارية في الجزائر في

---

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 190،

2 – حمدان خوجة، نفس المصدر، أنظر، ص ص. 18.

– نفتالي بوشناق المعروف باسمه المستعرب: بوجناح* كان أيضا من أسرة لها تجارة في الخارج و جائت إلى مدينة الجزائر سنة 1723م و بدأت بداية متواضعة ثمّ تطوّرت و ازدهرت فيما بعد خصوصا في ظل انتشار الرشوة و كذلك حماية بعض البشوات لنفوذها. ناصر الدين سعيدوني ، مرجع نفسه ، ص 29.

**– حسن باي بن حسين المدعو بوحنك هو باي قسنطينة وحاكم بايلك الشرق ضمن أيالة الجزائر في العهد العثماني. امتد حكمه بين سنتي 1736 و1754 ليخلفه فيما بعد حسين بن زرق عينو. محمد المهدي بن علي شغيب ، ام الحواضر في الماضي . والحاضر(تاريخ مدينة قسنطينة)، مطبعة البعث، الجزائر، 198. ص 56

عهد صالح باي وتقوم بدور الوسيط بين الأهالي والشركة الفرنسية (شركة أفريقيا) صاحبة الامتياز واستطاعت الشركة اليهودية من إنشاء وكالة لها في عنابة ومنها إلى كل أنحاء الشرق الجزائري، منطقة الجنوب، وإلى تونس حتى أصبحت تحتكر شراء محاصيل الأهالي، فتسلم جزءا من مشترياتها للشركة الفرنسية وتتصرف في الجزء الباقي وقد تمكنوا من السيطرة على القطاعات الحيوية في الدولة الجزائرية تحت رعاية بعض الحكام مثل حسن بوحنك** باي قسنطينة وبفضل تجربتهم التجارية وبفضل معرفة لغة وعادات الجزائريين واستمالة حكام الإيالة وربطهم بالمصالح التجارية اليهودية والفرنسية[1].

وهكذا أصبح اليهود يتدخلون في الأمور السياسية حيث أصبح لهم القدرة على تعيين الموظفين الكبار في الدولة، وخير مثال على ذلك الداي مصطفى الذي قيل أنه كان كناسا ورفعه اليهود إلى منصب الداي كما توسط بوشناق في كثير من الأحيان بين الجزائر والدول الأجنبية، استقبل في 1801م قناصل الدنمرك والسويد وهولندا وتسلم منهم باسم الداي هدايا[2].

وهناك قضية هامة تسببت في إنهاء الحكم العثماني في الجزائر ويتمثل في قضية الديون التي أقرضتها الجزائر للحكومة الفرنسية عام 1796م بدون فائدة والتي قدرت بمليون فرنك لشراء الحبوب من الجزائر في الوقت الذي كانت فيه الأسواق الأولية مغلوقة في وجه التجارة الفرنسية، وكانت المبادلات في بادئ الأمر تتم بطريقة مباشرة إلا أن فرنسا غيرت فيما بعد طريقة الدفع ولجأت إلى توسيط بكري و بوشناق اللذان تحصلا على أهم امتياز بالجزائر عام 1894 حق شراء وبيع الحبوب من الجزائر ليقوما بدفع الثمن بدلها إلى الحكومة الجزائرية، وكان بكري و بوشناق يقدمان كل أنواع التسهيلات لفرنسا مما أدى إلى تراكم الديون الفرنسية وتماطل فرنسا في تسديدها.

[1] – يحي بوعزيز، علاقات ...، المرجع السابق، ص . ، 107.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 190،

ولما كانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على الموارد الغذائية من الجزائر لتلبي احتياجات جيشها الذي كان يستعد آنذاك للحملة ضد مصر والذي اعتبرها نابليون فتحا فقد اقترح قنصلها بالجزائر (مولتيدو MOLTIDO) على فرنسا تسديد ديونها فطلبت فرنسا من اليهود تقديم فواتير ديونهم نظرا لتوتر العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب الحملة على مصر 1798م ، ولما تحسنت العلاقات الجزائرية الفرنسية طلب " تاليران " من حكومته تصفية ديون اليهود التي قدرت بـ: 7.942.992 فرنك فرنسي إلا أن ذلك لم يتم بسبب توتر العلاقات بين البلدين، ورغم أن الدولتان أبرمتا معاهدة في 25 ديسمبر 1801م نصت على ضرورة تسديد فرنسا لديونها لليهود إلا أن فرنسا لم تلتزم بما جاء في هذه المعاهدة و تماطلت في القضية ، وقد أصدر نابليون الأوامر إلى حكومته بشأن مراجعة ديون اليهود التي قدرت آنذاك بـ: 8.151.062 فرنك إلا أن هذه القضية أجلت بسبب انشغال فرنسا بحروب القارة الأوربية كما أن الجزائر عرفت في تلك الفترة اضطرابات عنيفة ، باعتبار أن الداي مصطفى كان متواطئا مع اليهود الذين قاموا باحتكار التجارة وتصدري الحبوب في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني القحط وقلة المواد الغذائية مما أدى إلى نشوب ثورة على الداي واليهوديين[1] .

2-ظروف السياسة الداخلية لفرنسا

إن ملك فرنسا شارل العاشر كان يريد أن يصنع تعاون وثيق مع روسيا في الحوض البحر المتوسط، وهذا لمنافسة والقضاء على الهيمنة البريطانية في هذا البحر، إضافة إلى أن المعارضة التي سيطرت على مجلس النواب في انتخابات نوفمبر 1827 أنتجت مصاعب داخلية للملك الفرنسي الذي وجد إن الحل الوحيد هو توجيه هذه المعارضة نحو الخارج باحتلال الجزائر رغبة فرنسا في تعويض ما فقدته من مستعمرات في أوروبا كالازاس، اللوبين وحزر الهند الغربية.

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 191،

رغبة الملك شارل العاشر في إبعاد أنظار المعارضة السياسية إلى المشاكل الخارجية عن طريق تحقيق إنتصارات خارج فرنسا ، و ذلك لتغطية سياسة الإستبدادية .

رغبته في إبعاد الجيش و الضباط المعارضين لسياسته و إنشغالهم بمسائل خارجية ، و بالتالي تفادي إمكانية القيام بإنقلاب ضده.[1]

ثانيا– ظروف السياسية الخارجية

1–الأوضاع السياسية الخارجية للجزائر :

المستوى المغاربي : كانت السياسة المغاربية متوترة في أكثر فترات تاريخ بلاد المغرب ، فقلما ما كانت العلاقات ودية أو حسنة أو على الأقل إدراك خطورة التحديات الغربية ، فمثلا مع تونس كانت الجزائر تعتبرها إقليما تابعا لها و تونس ترفض ذلك ، كما كانت لتونس أطماع في قسنطينة . ومن جهته كان للمغرب أطماع قديمة في تلمسان ، كما كان ينظر للجزائر كخطر يهدده و يجب تفاديه حتى و ان اقتضى الأمر التحالف مع الغرب ، و قد ظهرت مؤامرات كثيرة بين البلدان المغاربية من أبرزها زحف تونس و المغرب الأقصى و طرابلس متحالفين من تونس إلى قسنطينة عام 1702 ، و زحف المغرب على تلمسان ، وهكذا ظلت الحوادث مستمرة إلى أن بدأت التحالفات الأوروبية تتهيأ لاقتسام ممتلكات ما يسمى بالرجل المريض[2].

المستوى الأوروبي : أقامت الجزائر علاقات سياسية و تجارية مع عدة دول أوروبية ، حيث كان دافع الجزائر الحيلولة دون قيام أي تحالف أوروبي ضدها ، أما الدول الأوروبية فقد أجبرت على التقرب من الجزائر و تبادل التمثيل الدبلوماسي معها ، لحفظ مصالحها التجارية من القرصنة بتقديم الترضيات المالية لها، علما أن هذه العلاقات لم تخل من

[1] – صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م – 1962 م) ، (ب.ط) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، (ب.س.ط) ص155

[2] – حنيفي هميلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2008 ، ص 15

نزاعات و حروب بحرية بسبب الخلاف حول السيادة على البحر الأبيض المتوسط ، و فيما يلي نفصل في علاقة الجزائر مع دول أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية[1] :

علاقتها مع بريطانيا : كان للجزائر علاقات ودية في غالب الأحيان مع بريطانيا ، فاستفادت الجزائر من التنافس الحاد بين بريطانيا وفرنسا ، تخللت تلك العلاقات معاهدات سلام بين الدولتين ، نصت على تنشيط التجارة بين البلدين[2] .

كما أن بريطانيا كانت تبذل كل ما في وسعها لتتوتر العلاقات بين الجزائر و فرنسا ، حيث طلبت من داي الجزائر بعدما أرسلت له باخرتين محملتين بالهدايا أن يجعلها محل فرنسا ، خاصة فيما يتعلق باستثمار المؤسسات الفرنسية ، و قد استجابت لها الجزائر في سنة 1806 ، حيث سحبت الامتيازات من فرنسا و منحتها إياها إلى غاية 1816 ، التاريخ الذي شنت فيه بريطانيا حملتها على الجزائر[3] .

لكن هذا لم يمنع بريطانيا من شن حملات عسكرية على الجزائر لإضعافها و إجبارها على التخلي عن سيادتها البحرية ، و من بين هذه الحملات نذكر : حملتها على مدينة الجزائر عامي 1660 ، و 1670 ، و حملة اكس ماوث 1816[4].

علاقتها مع اسبانيا : تميزت بالتوتر في معظم فتراتها بسبب احتلال اسبانيا للمرسى الكبير و وهران ، والحملات المتكررة على المدن والموانئ الجزائرية[5] .

---

[1] – محمد مقصودة ، الكراغلة و السلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519 –1830) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية ، جامعة وهران ، 2014.ص 56

2 – عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ط 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 1994 م ، ج 3 ، ص 29

3 – جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830، منشورات متحف المجاهد، ص21–22.

4 – محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر عبد القادر وأخبار الجزائر، ط 1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903 ،ج 1 ، ص 7

5 – بابا حسن تولى الحكم سنة 1792 م وتوفي نتيجة دمله في رجله سنة 1798 ، ينظر : محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص 18

الولايات المتحدة الأمريكية : كانت الجزائر كعادتها السباقة في الاعتراف بأمريكا كدولة مستقلة عن بريطانيا عام 1776 ، كما منحتها مساعدات كثيرة ، لكن الاعتراف و المساعدات لم يمنع الجزائر من أن تفرض على أمريكا الايتاوات التي كانت تفرض على كل الدول الأخرى المارة على البحر المتوسط ، ويبدو أن الكنغرس الأمريكي الذي اعتبر أن الجزائر بعيدة و أن علاقته بالبحر المتوسط قليلة ، فقرر أن لا يقدم الإتاوة ، وعليه أعلنت الجزائر على أمريكا حربا و أرسلت أسطولها إلى المحيط الأطلسي فأسر مجموعة من البواخر الأمريكية و قادها إلى السواحل الجزائرية ، مما جعل الكنغرس الأمريكي يرسل وفدا يفاوض و يلتمس المساعدة لدفع الإتاوة ، و تم التوقيع على معاهدة سلام بين الدولتين عام 1796 ، و بمقتضاها تدفع أمريكا 721 ألف دولار اسباني (المعترف به في التعامل آنذاك) ، هذا مقابل اطلاق سراح البواخر المحتجزة ، و كذلك تعترف أمريكا بدفع مبلغ 22 ألف دولار اسباني سنويا للجزائر[1] .

علاقتها مع فرنسا : عرفت العلاقات بين الجزائر و فرنسا تطورات متباينة ، من المودة والتعاون إلى التوتر و الحروب . بدأت العلاقات الأولى و الجيدة بين البلدين في عهد خير الدين و فرانسوا الأول بعد التوقيع على المعاهدة الثلاثية (le Traité tripartite) بين مبعوث خير الدين الذي حل بفرنسا بدعوة من ملكها و مبعوث السلطان العثماني و فرنسوا الأول عام 1535 ، حيث كانت فرنسا حريصة على اكتساب ود الجزائر و ذلك ابتداء من 1534 . و على اثر هذه المعاهدة توجه السفير الفرنسي الأول إلى الجزائر (Jean de Laforet) ، ثم عين قنصل فرنسي آخر سنة 1538 وكان أول قنصل أوروبي ، و قد تتابع المبعوثون الفرنسيون إلى الجزائر كقناصل أو كسفراء[2] .

ثم توترت العلاقة بين البلدين إثر الحملة الفرنسية على مدينتي الجزائر و شرشال عامي 1682 –1683 ، لتعود من جديد إلى طبيعتها في عهد الداي محمد بن عثمان و

[1] – جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830، منشورات متحف المجاهد، ص210

[2] – أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال) ، ط3 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص21.

حكومة الثورة الفرنسية 1789 التي بادرت الجزائر بالاعتراف بها ، كما قدمت لها مساعدات غذائية تمثلت في الدقيق ، القمح ، الشعير ، الحمص ، الفول ، و هذا بطلب صريح من حكومة فرنسا. في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الملكية الأوروبية تحاصر فرنسا سياسيا و اقتصاديا قصد القضاء على النظام الجمهوري الجديد[1].

و في عام 1793 قرر داي الجزائر " حسن باشا " أن يعطي فرنسا قرضا خاصا لشراء المواد الغذائية من الجزائر قدره مليون فرنك ذهبي ، و أتبع في العام التالي (1794) قرضا آخر قدره مليونين فرنك ذهبي . و تجاوزت مساعدات الجزائر الغذائية لفرنسا إلى مساعدات عسكرية تمكنها من الوقوف في وجه أعدائها[2].

لكن في عهد الداي مصطفى باشا توقفت المساعدات الجزائرية لفرنسا و ذلك بعد أن رفض هذا الداي تقديم المعونة و الدعم اللذين طلبهما نابليون بونبارت ، بسبب الحملة التي شنها ضد مصر سنة 1798 ، و أكثر من ذلك وجه انذارا لفرنسا أن تسدد الديون التي عليها لجزائر بما أنها أصبحت قادرة على شن الحروب وحدها ، و إلا أعلن الحرب عليها ، وقد علل مصطفى باشا موقفه هذا بقوله " إن الدول المسيحية في أوروبا تدين بالولاء المعنوي للكنيسة و هي كذلك تهرع لمساعدتها كلما دعتها لذلك ، و بالمقابل فإن الدول الاسلامية حيثما وجدت يجب أن تكون هي أيضا مدينة بالولاء لخلافة الاسلامية ، ولأن مصر دولة إسلامية معتدى عليها من طرف دولة مسيحية فإن الواجب يفرض على حاكم دولة اسلامية أن يقف إلى جانبها وأن لا يبقي وسائله وامكانياته في حوزة المعتدي[3]."

وبعد انسحاب نابليون من مصر بعث برسالة إلى داي الجزائر مع أخيه " جيروم " يلتمس فيها من الداي مصطفى باشا إعادة النظر في العلاقات الفرنسية الجزائرية ، و يعيد المساعدات التي كانت تقدمها الجزائر لفرنسا ، و تعهد نابليون بالوقوف إلى جانبه

[1] – يحيى بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج1 ، ص114

2 – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية. الجزء الأول، ص. 211

3 – يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر 1992 ، ج 2، ص 346

دبلوماسيا لمواجهة المتحالفين ضده في أوروبا ، و قد قبل داي الجزائر هذا العرض و عادت العلاقات إلى طبيعتها[1] .

لكن سرعان ما توترت العلاقات الجزائرية الفرنسية من جديد ، بسبب عدم تقديم قنصل نابليون (ديبوا تانفيل) (Dubois Thainville) الهدية التي اعتاد القناصل تقديمها له وحين طلب الباشا رسميا على أساس أنها شيء واجب ، رد عليه نافليون برسالة ساخطة هدد فيها بتحطيم الأسطول الجزائري ، و أنذر بأن فرنسا على عهده ليست هي فرنسا على عهد البوربون ، و كان نتيجة ذلك أن احتجزت الجزائر سفينتين فرنسيتين و ضربت أخرى في ميناء تونس من أحد الجزائريين[2] .

كما أقدم الداي أحمد باشا على سحب الامتيازات من فرنسا و منحها إلى منافستها بريطانيا عام 1806 إلى غاية 1816 أين أعادتها للمرة الثانية لفرنسا ، و بعدها جاءت أزمة ديون الجزائر على فرنسا و ما ترتب عنها من نزاع إلى احتلال[3] .

يجدر بالذكر أن عدد المعاهدات المنعقدة بين الجزائر و فرنسا كبير بلغ السبعين وهي معاهدات سلم و تجارة تم التوقيع عليها في سنوات مختلفة (1534 ، 1619 ،1628 ، 1640 ، 1661 ، 1662 ، 1666 ...الخ) . أكثر هذه المعاهدات تخدم مصالح فرنسا .كما تنوعت المساعدات التي قدمتها الجزائر لفرنسا بين المساعدات العسكرية البحرية ، و المساعدات الدبلوماسية للثورة الفرنسية ، و المساعدات الاقتصادية و المالية للثورة.

غير أن أطماع فرنسا التوسعية كانت تحول دوما دون استقرار علاقتها السياسية مع الجزائر . و يرجع بعض المؤرخين النزاع الفرنسي الجزائري إلى عدة أسباب من أهمها :

1- تطلع فرنسا الى تحقيق مكاسب واسعة في الجزائر.

---

1 – عمار هلال، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1862، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص341–342

2 – المرجع نفسه

3 – أبو قاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص23

2- اعتماد أسلوب القوة تجاه أي خلاف ينشب ما بين بحارتها و بحارة الجزائر.

3- شركة " لنش " المركز التجاري الفرنسي بساحل القالة و عنابة .

أما بقية الدول الأوروبية مثل البرتغال و السويد و هولندا فقد سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر لتأمين سفنها التجارية العابرة للبحر المتوسط[1].

التحالف الغربي ضد الجزائر :

و في أوائل القرن التاسع عشر بدأت الدول الأوروبية و كذا الولايات المتحدة الأمريكية تكف عن دفع الإتاوات للجزائر ، كما أصبحت النوايا الاستعمارية الأوروبية تتجلى في الأفق ضدها ، خاصة بعدما حققت تفوقا عسكريا واضحا على الجزائر بفضل دخول دول أوروبا مرحلة الثورة الصناعية الحديثة و عدم مواكبة الصناعة الجزائرية لهذا التطور ، و بذلك اختل ميزان القوى لصالح أوروبا على حساب الجزائر [2].

حيث تحالف الأوروبيون ضد الجزائر في مؤتمر فيينا الذي انعقد في 9 جوان من عام 1815 بطلب من الانجليز وذلك لوضع حد نهائي لأعمال القرصنة البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط واسترقاق المسيحيين (استعبادهم) ، وكلفت بريطانيا بتطبيق مقررات المؤتمر ، فتوجه الانجليزي اللورد ايكسمون (اكسماوث) عام 1816 على متن أسطول بحري إلى الجزائر و لما اقترب من سواحلها وضع الداي القنصل البريطاني في السجن ، لكن البحرية الجزائرية انخدعت بالراية البيضاء التي كانت تحملها السفن الحربية البريطانية فتركتها تدخل للميناء الجزائري ، فقنبلت بالمدفعية الأسطول البحري الجزائري وألحقت به أضرارا جسيمة مما أجبر الداي عمر باشا على قبول شروط مؤتمر فيينا[3] .

---

[1] – أبو قاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص23

[2] – جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص208-209

3 – فركوس صالح، المرجع السابق، ص 8

*– ومن بين هذه الشروط : تطبيق القرارات الصادرة عن مؤتمر فيينا وخاصة تلك التي تتعلق بإلغاء الرق واطلاق سراح الأسرى المسحيين الموقوفين في الجزائر، وتسريح البحر الأبيض المتوسط للتجارة الحرة والاعتراف بأولوية انجلترا في التعامل مع القنصليات الأجنبية في الجزائر . الجدير بالذكر أن حملة اكس ماوث كان ظاهرها تنفيذ لإرادة الدول الأوروبية و باطنها رغبة بريطانيا في فرض سيطرتها على البحار للاستحواذ على طرق المواصلات و الحفاظ على

بعدها دخلت الجزائر في مرحلة ضعف و انحطاط و خاصة بعد تحطيم أسطولها في معركة نافارين يوم 20 أكتوبر 1827 ، ففقدت هي و الامبراطورية العثمانية قوتها و هيبتها ، فتكالبت عليها الدول الأوروبية و كانت نهاية الوجود التركي في الجزائر على يد فرنسا عام 1830 في عهد الداي حسين بعد ثلاثة قرون من وجودها[1].

مصالحها التجارية ، بعد أن فقدت مستعمراتها في القارة الأمريكية . يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج1 ، ص358.

*– و في يوم 30 سبتمبر 1818 عقد الأوروبيون للمرة الثانية مؤتمر ضد الجزائر عرف باسم مؤتمر "ايكس لاشابيل " قرروا فيه مطالبة كل من الجزائر و تونس و ليبيا بوضع حد للقرصنة و اعتبروا أي مساس بالبواخر التجارية لأحد من هذه الدول المتحالفة سيؤدي إلى رد فعل سريع .

و في 5 سبتمبر 1819 قدمت قطعة بحرية انجليزية فرنسية تحت قيادة الأميرالين " فريمونتل " و " جوليان " إلى الجزائر ، ليبلغا الداي حسين بقرارات المؤتمر ، لكنه رفض استقبالهما و جمع القناصل الأوروبيين و حملها إلى أوروبا رسائل يقول فيها " الجزائر حرة في تسيير شؤونها كيف تشاء ، و هي ليست مستعدة لتطبيق الأوامر التي تأتي من الخارج ." ثم أمر القناصل الأجانب بأن يقدموا الهدايا المتأخرة ، و عندما رأى المشاركون في مؤتمر "ايكس لاشابيل " تعنت الداي حسين قرر أن تنظم حملة عسكرية نشارك فيها معظم الدول الأوروبية لتأديب الجزائر. . يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج1 ، ص357

[1] – يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج1 ، ص 358

المبحث الثاني : الظروف الاقتصادية والاجتماعية قبيل الاحتلال

اولا : الظروف الاقتصادية قبيل الاحتلال

يمكن دراستها من خلال تحدثنا عن الأوضاع الزراعية فكان سكان الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني يعانون من المجاعات والأمراض وذلك لأن العلوم لم تكن متطورة تحديدا الطب ولهذا انتشرت أغلب الأمراض والأوبئة حتى مرض الطاعون والذي لم تستطع السلطات المحلية الوقاية منه أو معالجته، كما كانوا يعانون من النكبات الطبيعية التي سببت الجفاف رغم هذا كان هناك مساحات من السهول التلية وهي أراضي خصبة صالحة للزراعة ونذكر منها سهل وهران. الذي يتميز بالتساعه وخصوبة وسهل متيجة الواسع الذي يحيط بالعاصمة ،والذي اشتهر بالبرتقال و العنب وقد كان هذا الأخير يتميز بمزارع عديدة للدولة واخرى خاصة وهذا حسب ما ورد عن أبو قاسم سعد الله "انه كان للدولة حوالي ثلاثة عشر مزرعة في متيجة يحتوي كل واحد منها على 60أو80 زوجا من البقر ووهي التي توفر الحليب والزبدة والجبن وقد كان هناك عمال زراعيون يأخذون خمس المحصول كما أن سهل متيجة كان غير صحي لوجود المستنقعات"[1].

* **ملكيات الأراضي:** يعتبر النشاط الزراعي المورد الرئيسي لمعظم السكان ،ويقوم على نظام الملكية الخاصة ملكية الدولة و الأراضي المشاعة والموقوفة.

-**الملكية الخاصة:** وهي قليلة ولا تكاد موجودة إلا في ضواحي المدن وهي شبه اقطاعية يستأجر المالك فلاحا ويجفع عنه ديونه إن كانت موجودة حتى يصبح في خدمته ويعطيه بقرة او بقرتين حسب الإتفاق.

-**أراضي العرش:** وهي الأراضي التابعة للقبائل غير المقونة مع السلطة العثمانية وهي في غالبها أراضي جبلية وصحراوية مخصصة للري.

[1] – يمينة درباش:السكة الجزائرية في العهد العثماني،مذكر نيل شهادة الدكتوراه ،معهد التاريخ جامعة الجزائر (1987-1988). ص 58

-الأحباس واملاك الدولة: تشرف على تسيرها المصالح الادارية لمساعدة قبائل المخزن وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي الأفراد أو قبائل تشغلها مقابل أجر يتفق عليه

-أراضي الوقف: وهي التي حسبت للانفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينيةو التصرف فيها لناظر الأوقاف وجملة من المساعدين وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت في المدن الكبرى ولم تكن تتعرض لاي مصادرة أو حجز نظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها.

-أملاك الباي:تعتبر ملكية خاصة وتضع أحسن الأراضي المسقية والصالحة للزراعة وتكون فلاحها بواسطة السخرة "التويزة".

أما الغابات: فقد انتشرت على مساحات شاسعة من الوطن سواء في الجهات الشرقية أو الغربية مثل غابات جيجل، عنابة، القل، تلمسان وغيرها.[1]

ب/تقنيات و أساليب العمل البدائية: رغم ادخال الأندلسيين عبر هجمالامم المختلفة للجزائر لزراعات جديدة وتطويرهم لوسائل الري ،إلا أن الزراعة نالت تعمد على الأدوت التقليد مثل المنجل والمجرفة والمشط للزراعة والحفر والشوكة للنقل...الخ

بالإضافة إلى إنشاء السواقي في الفترة الأولى للعهد العثماني فإن أوضاع الفلاحة لم تتطور فاقتصر الفلاحون على استعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ أواخر القرن 18 لا تعدى المحراث الخشبي، المنجل... إلخ ويضف أبو قاسم سعد الله في أحدى دراساته أنه توجد فرشاة لجمع بقايا الزرع كما كانت هناك مخابىء تحت الأرض للأحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر[2]

ب/:المنتوجات الفلاحية: لقد توفرت الجزائر في العهد العثماني على محاصيل زراعية متعددة كالحبوب التي اختلفت نوعيتها من جهة إلى آخرى مثلا يصف لنا حمدان خوجة

[1] – يمينة درباش:السكة الجزائرية في العهد العثماني. ص55

[2] – أبو قاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي ،ج1، دار الغرب الاسلامي ،بيروت 1998. ص 66

قمح متيجة الردىء فيقول"إنه منه أحط أنواع القمح لكونه داكن ،ونشاؤه قليل ولا يمكن الإحتفاظ به أكثر من سنة واحدة وسرعة تعرضه للإنحلال والتلف"

يعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب، كما كانت تنتج كميات من الأرز وزراعة الكتان والتبغ والكروم والزيتون وما إلى ذلك. وقد قدرت مساحة الأراضي المنتجة للحبوب التي يميلها البايلك الشرقي أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800جايدة وبايلك الغبر بما يناهز 3500جايدة.

والملاحظ أنه:وفي الفترات الأخيرة في العهد العثماني تميزت بقلة المحصول ورداءة الإنتاج والعنف ولقد تعرضت الإيالة إلى تعويض بعض الزراعات المختلفة كالتيين والبرتقال وعنب.

د/: الثورة الحيوانية :لا يمكن حصرها لأن السلطات آنداك لم تكن تكن تهتم بالإحصائيات ولكن يمكننا أخذ نظرة عليها كما ذكر محمد العربي الزبيري في أحد دراساته:"إن البقرة كانت تباع بريالين وصار القمح بريال ونصف"[1]

فالحقيقة ان الجزائر كانت تحافظ على سلامة نقية من الحيوانات مثل الأبقار و الأغنام والماعز والخيول والدليل على ذلك قدرت الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخير للعهد العثماني حسب التقرير التالي :6.850.205 رأس غنمو3.384.902رأس ماعزو1.031.738رأس بقر.....

كما يضاف إلى هذه الثروة الحيوانية كانت تتوفر عليه السواحل الجزائرية من الأسماك التي لم يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي اقتصر على كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان.

[1] – حمدان خوجة المرآة تق ،تح محمد العربي الزبيري ط1، الجزائر 1982. ص 26

خلاصة القول: إن الأوضاع الزراعية في الجزائر أواخر العهد العثماني يمكن القول أنه على الرغم من خصوبة الأراضي الجزائرية وتوفر على عدة محاصيل زراعية بالإضافة إلى الثورة الحيوانية إلا الفلاح الجزائري ظل يعاني من ظروف صعبة تمثلت في :

الآفات الطبيعية كالأوبئة والمجاعات والقحط والجراد.

الأوضاع الصناعية: يمكن حصر الصناعات الجزائرية في العهد العثماني في النشاطات الصناعية التالية:

***صناعة السفن:** وقد تشجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري إذكانت أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب حيث يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300طن وهي من نوع الفرقاطات المجهزة ب:20إلى30مدفعا[1].

*صناعة الأسلحة :تتمثل في صنع البنادق وسك وتحضير البارود وقد كانت تتم في المدن الكبرى وقلعت بني راشد وقسنطينة والجزائر ولقد كانت صناعة البارود من المهن التي امتدنها الجزائريون ودليل ذلك: ما أورده فيرو حول تزويد الأمير عبد العزيز سلطان قاعة بني راشد ببارود المكاحل

*صناعات التحويلية :تتعلق بتجهيز البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك و استخراج الملح وصناعة العملة وهي تنشهر بالمدن الكبرى[2].

*الصناعات الغذائية تتوزع على أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وقد تميزت هذا النوع من صناعات مدينة الجزائر إذاحتوت من ظافران و مطاحن.

***صناعة الصابون:** اختص بها بعض المدن كقلعة بني راشد وبوسعادة وبلاد القبائل وقداختص سكان جرجرة بتحضير نوع من الصابون الأسود الذي يتكون من :نفايات الزيتون ورماد شجر لدفلة.

---

[1] – حلمي محروس إسماعيل :تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية 1 ،مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية ،2004. ص 49

[2] – المرجع نفسه ،

***صناعة النسيج:** وقد تطورت على أيدي الأندلسيين واشتهرت في الكثير من المدن :كعنابة ،قسنطينة وتلمسان

***صنعة الجلود:**أهمها صناعة الأحذية في قسنطينة والجزائر وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم/

***صناعة الشاشية والتطريز:** عرفة بهذه الصناعة مدينة الجزائر وقد ازدهرت الشاشية الحمراء الجزائرية ،نظرا لإعتناء العائلات الأندلسية بها وتوارث مع طريقة صنعها صناعة.

* **صناعة الحلي والأحجار الكريمة:** وقد اختص بها أفراد الجارية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة[1].

* ***أهم الحرف والأسواق:** حرفة النجارة، الحداد، الصفار، الشقماجية، الحواكون،...الخ

أهم الأسواق :سوق الحديد العزل، العرارية، السماريين، الفخاريين، العطاريين، النجاريين، الخبازين.

ج/:صفات وخصائص الصناعة التقليدية الجزائرية:

*الإعتماد على الموارد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأخشاب

*خضعت الصناعة في المدن للمراقبة والتحكم من طرف الهيئات المهنية

*غلاء الأسعار المصنوعات الجزائرية وعدم انتهاج السلطة السياسية الحماية الجمركية والعمل على تشجيع الإستيراد الخارجي.

*لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي إنما اقتصرت على تلبية حاجيات السكان

*اتصفت ببساطها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف فهي موجهة لسد حاجيات الضرورية وارضاء متطلبات العيش.

[1] – حنيفي هلايلي:أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني .

*تسبب في إنخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف ،ففي الوقت ارتفع فيه دخل سكان المدن وذلك لغلاء الموارد المصنعة وإنخفاض أسعار الموارد الأولية الزراعية التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين

"**كخلاصة القول**": ان الجزائريين والقسنطنيين منهم على وجه الخصوص لم يكونوا يعرفون البطالة قبل الإحتلال أن اليد العاملة المحلية كانت تجد الشغل المناسب لها في أحد المجالات المذكورة أو في ميادين الفلاحة[1].

ومن ناحية آخرى يمكن القول أن الضرائب وتحكم الهيئات المهنية في الصناعة كانا من العوامل التي أعاقت التطور الصناعي في الجزائر في العهد العثماني بالإضافة إلى الخارجية :الرسوم الجمركية على الواردات والغنائم التي يحصل عليها رياس البحر من الفدية التي كانت تدفع نظير تحرير الأسرى والهدايا التي كانت تقدم إلى الباي.....وهي التي جعلت الإيالة تعيش في خائفة مالية مما جعلها تتجه إلى تعويض المداخيل آخرى داخلية يتحمل أعبائها للسكان[2]

ومن الناحية آخرى يلاحظ أن الضرائب المفروضة على السكان في الأرياف كانت غير قادرة وليست محددة لا في الكمية ولا النوعية وهذا ما جعل منها ضرائب مجففة في حق السكان زادت في بؤسهم و شقائهم.

3/أوضاع التجارة : التجار يمثلون الطبعة لخامسة من سكان الجزائر وهم كانوا في البداية من الإنكشارية أو البحارة أو الأندلسيين وتمثل تجارتهم عموما في الحبوب والأبقار والأغنام والصوف والجمال والزيت والزبدة والحرير والشمع والعسل وغير ذلك لكن الوضع اختلف فيما بعد فأصبح يسيطر على النشاط من التجار الأجانب في مقدمتهم اليهود

أنواع التجارة :

[1] – محمد العربي الزبيري ، محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر من القرن 16 إلى يومنا هذا ، ألقيت على طلبة السنة الثانية اعلام بجامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية :2001–2002 . ص 145

[2] – صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م – 1962 م) ، (ب.ط) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، (ب.س.ط) ص 66

***تجارة داخلية** :وتتم في الأسواق المحلية أو الجهوية في الجوانب وتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستورة وكانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة لان النقود الذهبية لم تكن منتشرة ولان المستهلك يفضل لحصول عل كل ما يحتاج إليه مباشرة.

***تجارة خارجية:** تتم في أوربا عن طريق الموانى بواسطة الأحباب وعدد قليل من الجزائرين ومع إفريقيا عن طريق القوافل ومثال ذلك :تجارة الجزائر مع السودان،ونلاحظ أن معظم التجارة الخارجية كانت تتم عبر أيدي أجنبية مثل الشركات الفرنسية كالشركة الملكية الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والصوف كانت مرسيليا من أهم المدن التي تستقبل المنتوجات الجزائرية وكما كانت الشركات الفرنسية تتمتع برخصة صيد المرجان.

من أهم مميزات التجارة: الموقع تعتبر الجزائر منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان وأوروبا ومكانا لمقايضة بضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية .

تشجيع الحكام لتبادل التجاري وذلك حتى يتحكموا في القبائل التي ظلت متمتعة عن سلطتهم ،فعند ما تضطرها الحاجة سوف تلجأ للمبادلة إنتاجها الحيواني والزراعي[1].

إذا اقدمت القبائل على تشويش الأمن العام فإن القبائل الآخرى تنضم إلى الأتراك لمحاربتها وقلما يلجأ هؤلاء إلى قوتهم الحربية ،وإنما يفضلون المسالمة لبلوغ الأهداف التي وضعوها لأنفسهم والدليل على ذلك أنهم عندما يخضعون قبيلة عدوة تستسلم تلك القبيلة حيث يستقبلونها بحفاوة ويعيدون إليها ما أخذ منها أثناء الحرب ويعوضون لها الأشياء المتلفة ولقد كانوا يبرهنون لمثل هذه القبيلة على ثقتهم بها ويدفعونها إلى أن تعيش هادئة[2].

[1] – ناصر سعيدوني ، الوقف مكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، . م.د.ت، العدد 5، دمشق، 1981. ص 62

[2] – نصر الدين سعيدوني:الجزائر في التاريخ العهد العثماني.ص63

ثانيا : الظروف الاجتماعية قبيل الاحتلال

لم تكن الأوضاع على الصعيد الاجتماعي أحسن من غيرها ، حيث عرفت الجزائر انتشار الأوبئة خاصة في الفترة التي بلغ فيها مرض الطاعون درجة خطيرة و هي الفترة الممتدة من جوان 1817 إلى سبتمبر 1818 ، بالإضافة إلى و الزلازل التي ضربت كثيرا من المدن الجزائرية (مدينة الجزائر و المدية عام 1632 ، زلزال الجزائر العاصمة 1665 ، شرشال ، بجاية و الجزائر العاصمة عام 1716 ، ثم زلازل 1723 و 1724 و1755 و 1760 التي خربت البليدة ، و زلزال وهران عام 1790) فتسببت في الكثير من الخسائر البشرية و المادية هلاك الكثير من الأرواح و الممتلكات[1] .

- **ظهور الطبقة الدخيلة من اليهود :**

بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية في الجزائر ، إلا أن الجماعة النشيطة التي ارتفع شأنها في هذا البلد هي فئة اليهود، لأنها كانت تتعامل مع الداي و قادة الجيش (الرياس) و يقومون بشراء و بيع البضائع أو الغنائم التي يحصل عليها الرياس ، كما اشتهر اليهود بعمليات السمسرة و القيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية إلى درجة أنه أصبح من الصعب على أي عربي أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود .

و في بداية القرن التاسع عشر تجلت في الجزائر نفوذ شخصين يهوديين و هما بوشناق و بوخريص (بكري)، إذ كانا يقومان لوحدهما بدور البنوك في الجزائر، و يحتكران الأسواق التجارية الجزائرية و خاصة في ميدان تصدير الحبوب فامتد نفوذهما حتى في بلاط الحكم ، فأصبحت لهما قوة تأثير في القرارات السياسية و الاقتصادية و كانا سببا مباشرا في احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 ، و لسبب نفوذهم الكبير و سوء تصرفهما قام أحد الجنود الأتراك عام 1805 بقتل اليهودي بوشناق و هو خارج من قصر الداي بالجنينة ، أما صديقة بوخريص فقتل بأمر من الديوان عام 1811 .

[1] – المرجع نفسه

كل هذه العوامل والأوضاع ساهمت في خلف وضعية ديمقراطية بنسبة 95بالمئة من سكان الأرياف والباقي النسبة للمدن .

حيث درج الكتاب والمؤرخون في حديثهم عن التركية السكانية في الجزائر العثمانية التركيز في مدينة الجزائر أولا ،والإعتماد على ترتيب الفئات الإجتماعية من حيث الجاه ،السلطة ،النفوذ فنجد الترتيب كالتالي:

**فئة الأتراك :تتألف من الإنكشارية ويشكلون القوات البرية ورياس البحر ويشكلون رجال البحرية.

**الكراغل:وهم نتاج زواج الأتراك بالنساء الجزائريات ،أبعدوا عن تقليد المناصب العليا في الإدارة والحكم بعد الثورة التي أقاموا بها سنة 1661.

**العلوج :الأعلاج من جنسيات مختلفة إعتنقوا الدين الإسلامي فأصبحوا أحرار.

**الحضر: يسمون بالبلدية وهم السكان الأصليون "أهل البلدة"

**الأندلسيين :المرسكليون :الذين زحفوا إلى الجزائر بسبب الاضطهاد الإسبان ومحاكم التفتيش وهم فئة ممتازة لعبت دورا على كافة المستويات ونظرا للمهارات التي كانوا يتمتعون بها.

****البرانية:** تضم الميزابين ،البسكريين ،الأغواطيين ،القبائل، النزوح، اليهود كانوا يستغلون في صناعة الصباغة، بالإضافة إلى الأعمال الشاقة مثل كسر الحجارة وشق الطرقات ....إلخ.

*تنوع المناخ أدى إلى تنوع المحاصيل واتلاف نمط الحياة من منطقة لأخر وإلى تبادل تنشيط التبادل التجاري وخلف نوع من التكامل الاقتصادي.[1]

*كان للأندلسيين دور المشاركة الفاعلة في تدعيم النشاط التجاري.

*الامتيازات التجارية الأجنبية والتي تعود أصولها إلى عدة تقنيا ،اتفاقيات ثنائية بني الباب العالي والدول الأوروبية منها: معاهدة سلمان القانوني وفرنسو ملك فرنسا عام

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، مرجع سابق ، ص 28

1535.كل هذه الاتفاقيات الدبلوماسية ذات الطابع التجاري مع ضعف الدولة العثمانية والزيادة قوة الدول الأوروبية إلى حقوق مكتسبة لا يمكن للعثمانية وولاتهم في الأقاليم فسخها أو انقاص صلاحياتها.

يمكن القول أنه كان للاستيلاء اليهودي والفرنسي على التجارة الخارجية ومحاولة المسيحين السيطرة على البحر عواقب وخيمة على الجزائر ذلك أن:

القرصنة التي قام بها الطرفان والتي كانت تنتهي بأمر المواطنين من الجانبين فقد كان على المسيحين كما كان على الجزائر أن تدفع أموالا طائلة لفدية أسرها وقد كان الوسطاء سواء كانوا يهودا أو مسيحيين يحصلون على 40بالمئة من مبلغ الفدية ومن خلال هذه الوضع بات الفلاح الجزائري هو الضحية لأن الحاكم يشتري إنتاجه بأرخص الأثمان ويبيعه بأثمان مربحة لليهود الذين يبيعونه يدورهم بأثمان عالية في مرسيليا فتكون النتيجة ثراء الحكام واليهود على حساب الفلاح.

*إذ كانت الجزائر العثمانية قد وجدت طبقة من الجزائريين الحضر الذين كانوا يشتغلون بالتجارة ولهم بعض رؤوس الأموال فإن هذه الطبقة قد زحزحت أثناء الحكم الفرنسي وأصبح المسيطرون على رأس المال المحلي هم المستوطنين الكولونياليون[1].

[1] –المرجع السابق .ص 59

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن نقول أن في أواخر القرن 18 م دخل مرحلة التراجع وكان سببه انتشار الأمراض والمجاعات و الحروب، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، وأن جلّ الأمراض والأوبئة المنتشرة في الجزائر كانت تتسرب إليها من الخارج، و كانت الدولة عاجزة على اتخاذ الإجراءات الوقائية، هذا لم يمنع الأهالي من مواجهة الموقف بوسائلهم الخاصة .

و هكذا تميزت المرحلة الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر بفترات عصيبة وقاسية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما أثّر سلبا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الصحي و المعيشي.

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية الاستعمارية

في الجزائر

المبحث الأول : سياسة الاستعمارية في الميدان زراعي

المبحث الثاني: سياسة الاستعمارية في الميدان صناعي

المبحث الثالث: سياسة الاستعمارية في الميدان تجاري

تمهيد

الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي دام (132)عاما ترك آثاراً عميقة طالت جميع جوانب الحياة الجزائرية لعل من أهمها الجوانب الاقتصادية لذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على ذلك الجانب .

ومن هذا المنطلق ركزنا في الفصل الثاني على الحياة الاقتصادية في الجزائر التي كانت تقوم على الزراعة بالدرجة الأولى والتي أحدث فيها الاستعمار قطاعين الأول قطاع متطور تابع للمستوطنين الفرنسيين، وقطاع المزارعين الجزائريين عرف باقتصاد المعاشي، مع توضيح العوامل الدافعة أدت الى هذا الوضع ، سيطرة الفرنسيين على قطاع التجارة الجزائرية من خلال السيطرة على السوق الداخلية ثم تصدير رؤوس الأموال لفرنسا عبر احتكارها. كما ركزنا على الجهود الفرنسية للحد من الصناعات اليدوية والحرفية الجزائرية ، وجعل الجزائر سوقا للمصوغات الفرنسية ،فضلا عن الاكتفاء بصناعة استخراجية فقط للحصول على المواد الأولية الجزائرية وتصديرها الى فرنسا .

المبحث الأول: سياسة الاستعمارية في الميدان زراعي

بعد دخول الفرنسيين إلى الجزائر، اعتبر الضباط الفرنسيين هذه البلاد أرضا محتلة، وأخذوا يشجعون على هجرة الأوروبيين الى الجزائر[1] ،والاستيلاء على الأراضي الزراعية وأملاك العقارية لتلبية حاجاتهم ، وكانت مدينة الجزائر تضم عند الغزو الفرنسي أملاك المتنوعة وكثيرة، كان بعضها ملك ا للدولة والبعض الأخر للأفراد، ومنذ الغزو لم ينتظر الفرنسيين نتائج حملتهم لتقرير مصير هذه الأملاك، بل أخذوا يتصرفون فيها كما لو كانت ملك لهم وطبقا لقوانينهم[2] ،فقاموا بالاستيلاء على خزينة الدولة بكل ما فيها، وتتراوح التقديرات للمبالغ المالية التي كانت تكتنزها مابين 50 الى 700 مليون فرنك.[3]

ويعتبر كلوزيل(Clauzel) أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي، لأنه عاش بعض الوقت في أمريكا الشمالية ،وشهد هناك تجارب في عمليات الاستعمار وتوهم أن تلك التجارب ستنجح في الجزائر ،وهو أول جنرال يعين حاكما عاما للجزائر ابتداء من شهر سبتمبر 1830م[4] ،ومنذ تاريخ تعيينه أصدرت السلطات الاستعمارية أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف الإسلامية.

وقد عرفت الأربعين سنة الأولى من الاحتلال تزايد هائل لعدد المهاجرين إلى الجزائر، ففي سنة 1830 كان عددهم 8000 مستوطن، وفي سنة 1870 أصبح 220.000 نلاحظ أنه تضاعف بنسبة كبيرة .

---

[1]–ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830 الى 1900 ،ج1،دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992 ،ص72

[2] – جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة . التاريخية والجدل السياسي،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2007 ، ص 61

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق ،ص 73

[4]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 ،ص 103

اولا: الملكيات العقارية:

1-أراضي البايلك: المقصود بها أراضي الحكومة ،أو الدولة والتي تملك عقارا واسعا ومهما[1] وعددها 5آلاف ملكية قيمتها تقدر بأربعين ألف فرنك عندئذ، وقد تحولت جميعها الى الدولة الفرنسية باعتبارها هي التي حلت محل الدولة الجزائرية ،ويشمل ذلك الثكنات العسكرية والمباني الرسمية وقصور الحكام، والوزراء وكبار الموظفين[2]،وقد زادت مساحة هذه الأملاك بعدما استولى الفرنسيين على أراضي القبائل التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الفرنسي، وكانت قبل الاحتلال موزعة على الشكل التالي:

أ- **الأراضي الحية:** المستغلة من طرف البايلك، وقد وزعت على طبقة الخماسين لزراعتها تحت إشراف مسير، وفي بعض الأحيان تؤجر هذه الأراضي لبعض القبائل مقابل سكن، وهذه الأملاك المستأجرة هي أملاك العزل.

ب- **الأراضي الميتة:** بما فيها الغابات والأحراش والأراضي المهملة ،والمستعملة كمراعي لقطعان الأغنام والماعز، وكل أنواع الحيوانات، وقد حددت مساحتها حوالي 2مليون هكتار.

ج- **الأراضي الشاسعة:** منحت لبعض القبائل كممتلكات للانتفاع فقط، وبالمقابل تقدم القبائل المستفيدة من هذا الامتياز خدماتها العسكرية وضمان جمع الضرائب، وقد أطلق على البعض منها اسم قبائل المخزن.[3]

2-أملاك بيت المال:

تعتبر مؤسسة بيت المال من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية بالجزائر التي تدعمت في العهد العثماني، وأصبحت تتولى إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء، وقد لاحظ

[1] – بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.. 2007 ، ص 202 ،

[2] – ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 73

[3] – بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص ص 202

الفرنسيون عند استيلائهم على مدينة الجزائر مدى ضخامة مداخيل مؤسسات بيت المال وهذا دفعهم إلى التدخل في شؤونها بحة تنظيمها ليسهل عليهم الاستحواذ على مداخيلها، أما مصدر أموالها فيعود إلى حصة بيت المال من التركات والأملاك الشاغرة[1].

3-الأملاك الخاصة:

وهي الأملاك التي يملكها الأفراد[2]، وهي قليلة بحيث لا تكاد موجودة إلا في ضواحي المدن وهي شبه إقطاعية يستأجر المالك فلاحا يدفع عنه ديونه إن كانت له،لكي يصبح من أملاكه ثم يسكنه أحد الأكواخ في المزرعة ويكلفه بعمل معين ويعطيه بقرة أو بقرتين حسب الاتفاق والطاقة، يعتني بهما وينتفع مقابل كذا رطل من الزبدة، تسلم في زمن محدود وفي آخر السنة عندما تجنى المحاصيل يتقاضى الفلاح خمس المحصول بعد أن تخصم منه الديون المترتبة عليه[3].

4-أملاك الأوقاف:

تهدف الأوقاف إلى تحسين أوضاع الفقراء والتخفيف عن مصائبهم، وبعد إستيلاء الإدارة الفرنسية على تلك المؤسسات قامت بتغيير عدة إجراءات فيما يخص الأوقاف، فالفقراء لا يحصلون إلا على جزء من موارد هده المؤسسات والباقي يدفع إلى صندوق أملاك الدولة وهذا انتهاك لحقوق الإنسان، ويرى حمدان خوجة* أن مثل هاته المؤسسات لا يمكن إلا أن تحظى بتأييد رجال ومشرعين ،لأن هدفها الإنساني لا يرمي إلا للتخفيف من آلام وإسعاد ذلك المجتمع.[4]

---

[1] – نصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 إلى القرن 19 ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 ، ص ص 97-98

[2] – محمد العربي الزبيري ،التجارة الخارجية للشرق الجزائري ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 58

[3] – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 73

[4] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP. 2005 ، ص 242 .

وكان الهدف من استيلاء الإدارة الفرنسية على مؤسسات الأوقاف هو الحصول على وسيلة لكسب ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن ولو على حساب الإنسانية، ولقد عرفت الفترة من 1830 الى 1842 م بمصادرة الأوقاف[1]، وتشمل الأوقاف عدة أنواع وهي كالآتي:

- أوقاف مكة والمدينة (أكثرها وأغناها).
- أوقاف المساجد (من أعظمها وقف الجامع الكبير).
- أوقاف الزوايا والقباب (الأضرحة).
- أوقاف الأندلس.
- أوقاف الأشراف.
- أوقاف الانكشارية.
- أوقاف الطرق العامة.
- أوقاف عيون الماء. [2]

أثناء فترة حكم الجنرال بيجو*(Bugeaud) أعلن في 14 ماي 1840 م حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة، يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها[3] وفي

*حمدان بن عثمان خوجة، من حضر الجزائر، تاجرا كبيرا ،ومالكا غنيا من أثرياء مدينة الجزائر ،ولدأ واخر القرن الثامن عشر، – تولى قضية الدفاع عن الجزائر وشرحها للرأي العام الفرنسي والعالمي، أنظر بسام العسيلي ،المقاومة الجزائرية للاستعمار 1830– 1838 م، دار النفائس، 1989 ، ص 131

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق،ص 243

[2] – ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 73.

*– توماس روبير بيجو دولا بيكونيري (بالفرنسية: Thomas Robert Bugeaud) المعروف بالدوق دي زلي ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليموج، ومات بباريس (فرنسا) بالكوليرا 10 يونيو سنة 1849.

رقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31 يوليو 1843. حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في إسبانيا وأشتهر هناك بالعنف. عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830/1914 دراسة في أساليب السياسة الادارية ، مذكرة لنيل شهادة الدكترواه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2015/2014 ، ص59

[3] – عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 ، ص 118

عام 1842 م ، قرر إنشاء قرى ومزارع جماعية أين يعمل العسكر لمدة ثلاث سنوات بصفة جماعية ومشتركة. [1]

أصدر بيجو أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر وبموجبه استولت الإدارة الفرنسية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات مختلفة من البلاد، وفي سنة 1846 م تم الاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها الى عمال أجراء . فيها،خاصة إذا ما عجزوا عن إثبات ملكيتهم بعقود تعود الى ماقبل شهر جويلية 1830م

وكذلك الحاكم العام الجنرال راندون*(Randon) هو الآخر شجع عملية الاستيطان الأوروبي وبنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال الأعوام من 1853 الى 1859 م، واتبع سياسة بيجو فمصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة، وتحصل على 61363 هكتارا مابين عامي 1851 و 1861 م[2].

ثانيا :التشريعات العقارية:

قانون 1اكتوبر 1844 م: لمصادرة أراضي الزوايا.

مرسوم 31 جويلية 1846 م:ينص على مصادرة أراضي البور والرعي التابعة للعرش والقبائل الرحل.[3]

مرسوم 19 سبتمبر 1848 م: نص على أن الكولون المزارعين أو الراغبين في التحول الى مزارعين سيتلقون من الدولة قطعة أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من

[1] – زوليخة المولودة علواش الاسماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار أنفو دزاير، الجزائر، 2013

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 17

[3]– نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1962/1830 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ،ص52

02 الى 10 هكتار للعائلة الواحدة،[1] وأيضا يقضي بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية نشاطات إنشاء مستعمرات فلاحية في الاقاليم الجزائرية خلال الفترة من 1848 الى 1851 م.[2]

قرار 30 مارس 1841 م: الذي مس أراضي القبائل الموجودة على مدى 24 كلم حول معسكر

قرار 14 فيفري 1846 م: الذي نص على مصادرة الأراضي المحيطة بتلمسان

قانون 16 جوان 1851 م: القاضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية،[3] ونص أيضا على أن المعاملات العقارية بين المعمرين وبين المعمرين والأهالي تخضع للقانون الفرنسي وتبقى الشريعة الإسلامية تحكم المعاملات العقارية بين الأهالي.

وخلال الفترة من 1841 الى 1862 م قامت إدارة الاحتلال بإصدار قرارات في الجهة الغربية تقضي بحجز ومصادرة أراضي القبائل منها:

قرار 19 سبتمبر 1853 م: الذي نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران وتلمسان وسبدو ،لالة مغنية، والغزوات

قرار 27 جانفي 1855 م:القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة

قرار 1نوفمبر 1862 م: المطبق على أراضي قبيلة مسيردة والسواحلية[4].

---

[1] – بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830/منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 ، ص 324

[2] – بن داهة عدة ،الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1873 م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، . 2007 ، ص 135

[3] – نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 52

[4] – رشيد فارح،المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري،أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ،ص 108.

قرار 22 أفريل 1863 م: الذي اعترف بحق لملكية للجزائريين ورفع الحضر على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين تمكينا للكولون من شراء أراضي تقع وسط تراب القبائل[1].

1- قانون فارني 26 جويلية 1873La Loi Warnier

تعود أولى الدراسات التي قامت بها الإدارة االستعماريةبخصوص هذا القانون في بداية سنة 1871 ،في اجتماع حضره كل من اليكس ي المبيرت و أألميرال دوقيدون حافظ الأختام، ولوفرانك دوفوروزير الداخلية ، حيث تم االتفاق علىوضعاللبنات الأولى لهذا القانون، بعد عدة تعديلات مر بها هذا القانون وتمت املوافقة عليه أخيرا في 26 جويلية 1873 ،بعد طرح لجنة فارني املسماة لجنة املجلس الوطني بفرنسا الذي يترأسها هو شخصيا، طرحت هذا القانون على الحكومة بتاريخ 04 أفريل 1873 ،و تم التصويت عليه دون تعديالت بتاريخ 26 جويلية 1873،فأصبح هذا القانون معروفتاريخيا باسم:قانون فارني 26 جويلية 1873.

ويسمى أيضا بقانون المعمرين لأنه جاء أيضا خدمة ملصالحهم، فد أخضع جميع أراض الإمبراطورية للتشريع الفرنسي ، و إلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الاسلامية أو العرف المحلي نهائيا، وتقسيم أألراض ي الجماعية اململوكة للقبائل والعائلات على الأفراد.

ويعتبر أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين إذ سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، ونتج عنه إرغام الجزائريين على بيع للمستوطنين حوالي 432 ألف هكتار من الأراضي ما بين عامي 1877 إلى سنة 1898 وبذلك ارتفعت المساحة المستغلة من طرف المعمر.[2]

---

[1] – جلول شيتور، العقار إبان الاحتلال، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1962-1830 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ، ص.51

[2]– يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .ص ص 20 ،19

وبحسب الإدارة الفرنسية فإن هذا القانون كان يهدف في الأساس إلى تنظيم المعاملات العقارية بين الأوروبيين والأهالي وتكون بذلك أكثر سرعة وأكثر آمانا.

لقد حقق المعمرين بفضل هذا القانون عدة مآرب وزادت من سهولتهم في الحصول على المزيد من أراض ي العرش، هذا القانون فتح المجال لهم للدخول إلى أراض ي العرش، فأقام الملكية الفردية داخل ألراض ي الجماعية التي بحوزة القبائل، لقد عبركارل ماركس عن هذا القانون الذي سماه " قانون الريف " الذي نتج عنه كما قال: حجز الأراض بواسطة المستوطنين و المرابين.[1]

ينص هذا القانون على: " **تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، الحفاظ عليها ونقل الممتلكات التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون الفرنسي** ويقصد هنا مهما كان أصحابها الجزائريين أو الأوربيين.

2- قانون 22 أفريل 1887:

لقد كان هدف الإدارة االستعمارية هو مصادرة الأراض ي في الجزائر مهما كانت الوسيلة فهم يطبقون مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، فلقد تحصلت الإدارة الفرنسية على 886.386 هكتار فحسب أجيرون : قامت السلطات الفرنسية 24 خلال خمس سنوات فقط (1880-1885) بعمليات جرد للأراض ي، فاستولت على 90 %من الأراضي التي أحصتها مقابل 10 %فقط للدواوير.

وفي 23 مارس 1882 صوت البرلمان الفرنسي على قانون بتأسيس الحالة المدنية بالجزائر وهو ما عرف بنظام الألقاب، وتحويلها من ثالثية إلى ثنائية، فالغاية الرئيسية كانت تسهيل عملية تجريد الجزائريين من أراضيهم.

[1] الصادق دهاش : " عوامل الاستيطان في الجزائر "، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد17 ،السداس الأول، 2008 ،ص 27.-

لقد استجاب الحاكم قرافيGrévy.A لطلب املجلس ألعلى بتعليق قانون 1873 فكون لجنة كلفها بصياغة مشروع مراجعة القانون يوم 06 جويلية 1881 و كان على أشغالها أن تفضي إلى ميلاد قانون 22 أفريل1887.[1]

فهو قانون مكمل لقانون فارني، فهو يعتبر بمثابة تكملة قانونية و توطئة استدراكية لفهم قانون 1873 ، فقد اشتمل خاصة على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة (الجماعية) في المزاد العلني دون اشتراط الإقامة فيها، وفي حالة وجود أراض ي مشاعة بين عدة عائلات فقد أقر قانون 1887 (المادة الثالثة منه) تقسيم الملكيات المشاعة بين العائلات المشتركة في الملكية، فانه بمكن للمعنيين التقدم بطلبات بيع العقارات المشاعة لتعذر قسمتها، وذلك حسب المادة 815 28 من القانون المدني.

الغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير أي:

أ . إخضاع الأمالك الجزائرية للقانون الفرنسي.

ب . الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.

ج . . تفكيك الأراض يالجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.

د . منح عقود و سندات لمن لهم الحق في الملكية.

هـ . تسهيل عملية الاتجار بالأرض تحقيقا و تمكينا لانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين.

لقد كان هذا القانون اشد عنفا على الجزائريين و أكثرهم خبثا و مكرا في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوربيين، لهذا دعم هذا القانون و نشط التعمير الرسمي الذي اعتزمت السلطان الاستعمارية على انجازه.[2]

[1]– شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 –1919 ،ج1 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 ، ص150

[2]– بطاش علي : الإستدمار الفرنسي في الجزائر 1830–1900 ،ط1 ،دار المعرفة، الجزائر : 2008 ،ص198.

3- قانون 16 فيفري 1897 :

لقد كان قانون أفريل 1887 يتميز بالتناقض في سندات الملكية، و هو ما زاد من متاعب ومآسي الأهالي، فقام البرلمان الفرنسي بإرسال عدة بعثات إلى الجزائر لتقصي الحقائق، و النظر في أحوال الأهالي، فتألفت لجنة برلمانية من 18 عوضا برئاسة جول فيري (Ferry Jules) التي زارت الجزائر ملدة 53 يوم، تفقدت خلالها 102 من مراكز الأوروبيين و الآهالي، فتم تعيين حاكم جديد هو السيد كامبون مكان تيرمان ،وقد أوكل إليه رئيس الجمهورية الفرنسية كارنو(Carnot) الذي أوكل إليه مهمة أن:" يبرهن للأهالي على اهتمام فرنسا بهم، و تذكيرهم بأننا نحبهم ثم بعد ذلك عليك استرجاع استقلال إدارتنا.

لقد اقتنعت لجنةمجلس الشيوخ و مع جول فيري بما استمعت إليهمن تصريحات المسلمين وشكواهم : "لقد بلغ الاستيطان حدوده القصوى"

فأعدت لجنة جول فيري مشروع قانون يهدف إلى إدخال إصلاحات عميقة على التشريع العقاري القائم، و أهم إلصالح اقترحته هذه اللجنة، هو إدخال نظام السجل العقاري إلى الجزائر، وهو النظام الذي تم تطبيقه بنجاح في كل من أستراليا و أملانيا و تونس.[1]

لقد كانت ملامح هذا القانون فيما يلي:

أبطل هذا القانون يمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أفرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 ، و استبدلها بإجراء و حدد تفاصيله في المواد 05 حتى 08 ، وهو أجزاء لا يميز بين المالكين مهما كانت جنسياتهم ، و مهما كان أصلهم (المادة 04 ،) وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين و الجزائريين على حد سواء وورد في النص مادتان تدخل في إطار حماية الملكية الأهلية، حرص كامبون (Cambon)على إدراجهما:

[1]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص248.

– هو الترخيص بالمبادلات بين الأهالي بخصوص الأراضي التي تمت فرنستها بموجب قوانين 1873 ،1887، 1897 ،لدى قاضي مسلم في الدوائر القضائية المنصوص عليها في قرار الحاكم العام (المادة 16.)

– فبمقتضى أن لا تجري عمليات القسمة أو مزادة الشائع إلا نا و لصالح الملتمس وحده بينما يظل بقية أعضاء العائلة مشتركين في مشاع ملكيتهم.

ثالثا: الفلاحة: عرفت الجزائر خلال العهد العثماني ازدهارا في مجال الفلاحة،ولقد توفرت على محاصيل زراعية متنوعة، كاونت أحسن الأراضي وأكثرها إنتاجا هي البساتين والاحواش المحيطة بالمدن وقد سجل الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر درجة خصب تلك الأراضي[1].

1- أهم المنتوجات الفلاحية بالجزائر :

الحبوب: كانت زراعة الحبوب من أهم موارد البلاد الجزائرية خصوصا القمح الذي كان ينتج بكثرة بالغة وكان مخصص اللإصدار[2]،وقدرت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب التي يمتلكها البايلك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800 الف هكتار، وفي القطاع الغربي بما يناهز 3500 الف هكتار[3]، وعلى حساب الحبوب اهتم الكولون بالحوامض التي كانت تدر عليهم أضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير[4].

[1] –مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث،ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964 ، ص 313

[2] – يحي بوعزيز،السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830–1954 م،دار البصائر، الجزائر، 2009 ،ص 73

[3] – زوليخة المولودة علواش اسماعيلي،المرجع السابق،ص 288

[4] – محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر،ج 1،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999 م،ص 18

الكروم: هي ثروة الاستعمار الكبرى بالقطر الجزائري، وقد استغل الفرنسيون الأراضي الأكثر خصبا وريا لزراعتها، وتنتشر غراستها على نحو 240.000 هكتار وتنتج من الخمور ما يعادل عشرة ملايين هكتولتر في السنة تدر على المستعمرين أرباحا وفيرة[1].

الأشجار المثمرة: كالتين والزيتون والبرتقال والخوخ والكرز والمشمش وغيره، ولقد عرفت زراعتها تحسنا أوائل العهد العثماني بفضل الأندلسيين[2]،ولقد انتشرت زراعتها في مختلف أنحاء الجزائر وبعد الاحتلال أصبحت بأيدي المستعمرين، فالبرتقال يغرس على 10.000 هكتار وينتج سنويا 750.000 قنطارا، والليمون كذلك 750.000 قنطارا، والمنذرين 700.000 قنطار[3].

البقول والخضار: بمختلف أنواعها كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والبطيخ والتي أصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه الى السوق للاستهلاك[4].

التبغ: تبلغ المساحة المزروعة تبغا في القطر الجزائري 30 ألف هكتار ،وتنتج 300 ألف قنطار في السنة،وقد اهتم بغراستها أهل الجبال وقد أخذوها عن الأتراك.[5]

النخيل: تمركزت زراعتها بالجنوب، وتنتج أنواعا عدة من أجود الثمار،بلغ مجموعها في السنة 1.800.000 قنطار تستعمل بعض أنواعها للاستهلاك المحلي والبعض الآخر في الأسواق العالمية، وقد زاحم الاستعمار الجزائريين في هذه الواحات أيضا.

الحلفاء: انتشرت على نحو أربعة ملايين من الهكتارات التي قضى عليها الإهمال الإداري الاستعماري بأن تبقى بورا ضائعة، يبلغ محصولها السنوي حوالي 150 ألف طن ،وكانت تصدر للخارج فتصنع منها الأقمشة والورق.

---

[1] – أحمد توفيق المدني ،جغرافية القطر الجزائري، الجزائر، 1948 ، ص 53

[2] – زوليخة المولودة علواش اسماعيلي ،المرجع السابق، ص 289

[3] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة،)د.ب(،)د.س(، ص 121

[4] – زوليخة المولودة علواش اسماعيلي،المرجع السابق،ص 289

[5] – أحمد توفيق المدني،جغرافية القطر الجزائري،ص 53

الأشجار الغابية: كانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، وقد انحصرت مساحتها أواخر العهد العثماني بسبب قطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي.[1]

2- الثروة الحيوانية:

أما الإنتاج الحيواني فقد كان وفيرا خاصة في الهضاب العليا، نجد البقر والجمال والغنم والماعز والدواجن والخيول العربية الأصيلة ذات الشهرة العالمية، إلا أن كثرة الجفاف والمعرفة القليلة للعناية بهذه الحيوانات كان له أن يؤثر في وفرتها، وفي بعض الأحيان إلى اختفائها، بالإضافة الى استهلاكها فقد كانت هذه الثروة الحيوانية توفر مواد استهلاكية أخرى لبعض الصناعات الحرفية المحلية كالصوف الوبر، والتي كان فائضها يصدر بواسطة التجار الأوروبيين واليهود خاصة،وقد حاصرا في السنوات الأخيرة للعهد العثماني حوالي 7ملايين رأس من الغنم 3.5 مليون رأس ماعز وأكثر من 200 ألف من الإبل و 131 ألف من الخيل ،وبعد الاستعمار استحوذ الفرنسيين على عدد كبير من هاته المواشي.[2]

المنتوجات الحيوانية: أهمها الصوف والجلود، فبفضل وجود كميات وفيرة من الصوف اشتهرت عنابة بحياكة الملابس والأقمشة ونسيج الأغطية والبرانس والمعاطف والزرابي والبرادع،كما توفر الجلود بأسواق المدينة سمح لبعض الصناع بإنتاج الأدوات الجلدية المختلفة مثل السروج والأحذية والحافظات والأحزمة[3].

مجاعة 1867

[1] – زوليخة المولودة علواش،المرجع السابق،ص 191

[2] – نادية طرشون،الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة . الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2007 ،ص 106

[3] – نصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية،ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000 ،ص 60

المبحث الثاني: سياسة الاستعمارية في الميدان صناعي

اولا: أوضاع الصناعة:

عرفت البلاد الجزائرية خلال العهد التركي نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن والحرف اليدوية التي كانت معروفة في البلاد الإسلامية والبلاد الأوروبية.، والمقصود بالصناعة هنا هي الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الايالة، وقد كان أصحابها ينظمون في هيأت تتولى كل واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاجها السكان[1].

ولقد كانت تتميز أواخر العهد العثماني بالصياغة والتقليدية الحرفية، وارتبطت بالمواد الأولية المتوفرة في البلاد كالوبر والقطن والخشب ،وتأتي الصناعة التقليدية في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات.

1- أهم الصناعات والحرف اليدوية:

1-1 -**صناعة الأدوات الخشبية:** مثل المعالق والصناديق والخزائن، والطاولات والكراسي وأيدي السكاكين والخناجر والمناجل.....

2-1 -**صناعة الأدوات الطينية والفخارية:** كالقلل والأباريق والصحون والقصاعي والطناجر والفناجين...

3-1 -**صناعة نسيج الصوف والشعر وصباغتها:** لإنتاج البرانس والقشاشيب والاغطية والخيام وغيرهم وتتركز صناعة الز ربية في الواحات الجنوبية كغرداية، الاغواط، ورقلة وتقرت، بوسعادة والمسيلة.... [2]

4-1 -**صناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية:** كالأحذية والأحزمة والمحافظ....

[1] – زوليخة المولودة علواش اسماعيلي،المرجع السابق، ص 293

[2] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 1،دار الهدى،الجزائر، 2009 ، ص 521

1-5 -**صناعة الحدادة والتلحيم والأدوات الحديدية:** وينتج أصحابها السكاكين، الفؤوس، الأباريق والقدور، الأبواب والنوافذ...

1-6 -**صناعة الحلي الفضية والذهبية:** كالأساور والخلاخل والخواتم والعقود وغيرهم.

1-7 -**صناعة الشموع والصابون.**

1-8 -**صناعة أدوات نسيج الحلفاء** : لإنتاج الحصائر والسجادات والقفف والحبال، والمكنسات والأفرشة، وتزدهر حيث يكثر نبات الحلفاء كجهات الهضاب العليا.

1-9 - **صناعة مواد الزينة:** وهي صناعة خاصة بالنساء تقريبا في البيوت والمنازل كالكحل الذي يعتبر كشفاء للعيون من الأمراض ومتاعب النظر الطويل[1].

ثانيا: الحرفيين:

1-1 -**النجارون:** وكانوا يستعملون الأخشاب المستوردة من الأوراس وبلاد القبائل.

1-2 -**الحدادون:** ويتولون صناعة المحارث والمناجل و مما يكثر استعماله في المنطقة.

1-3 -**الصفارون:** وهم صناع النحاس.

1-4 -**الشكامجية:** أو صناع الأسلحة الذين كانوا يصنعون وبنادق يستعملون فيها مواد مستوردة من ايطاليا واسبانيا وانجلترا .

1-5 -**السراون:** الذين يصنعون خشب البنادق والمسدسات ومقابض السيوف[2].

1-6 -**السراجون:** هم الذين يصنعون السروج والحقائب، ويطرزون السروج بالذهب أو الفضة أو الحرير أو الجلد وكان الجلد يستورد من المغرب ويعرف بالفيلالي نسبة الى تافيلالت، أما الذهب والفضة فيجلبان من مدينة الجزائر أو تونس.

[1] – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية، ط 1،الجزائر، 2013 ، ص 516

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 521

1-7 -**الخرازون:** الذين يصنعون أحذية ال رجال والى جانبهم البشامقية والشبارلية يصنعون أحذية النساء.

1-8 -**الحواكة أو النساجون:** الذين يصنعون النسيج الصوفي، بعد أن تغزل النساء الصوف.

1-9 -**الدباغون:** وهم الذين يدبغون جلود الأبقار والماعز والأغنام.

1-10 -**الدخاخنية:** وهم الذين يبيعون التبغ بنوعه (الدخان والشمة)[1].

وإلى جانب الصناعات التقليدية اهتمت الدولة الجزائرية بمناجم المعادن المختلفة وأيضا صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية وصناعة السفن.

أما أهم المدن الصناعية آنذاك هي مدينة الجزائر، تلمسان، مستغانم، وقسنطينة، فكانت تلمسان مركزا هاما لصناعة الصوف كالأغطية والزرابي والمحازم الحمراء، وكانت مستغانم تصنع الزرابي.

ومدينة الجزائر كانت تمتاز ببعض الحرف ولاسيما المصنوعات التقليدية كالأساور المصنوعة من قرون الغنم وكثيرا ما تأتي المواد الأولية لمثل هذه المنتجات من مناطق أخرى مثل عنابة[2].

وكانت قسنطينة أهم مدينة صناعية في الجزائر، تشمل لوحدها على 33 معملا لدباغة الجلود و 75 معملا للسروج، و 167 معملا للأحذية[3].

[1] – صالح عباد، المرجع السابق ،ص 516

[2] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، دار المعرفة، الجزائر، 2013 ،ص 155

[3] – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 62

وبالنسبة لسكان الأطلس الصحراوي كانوا يشتهرون بصناعة الزرابي والبرانس والحصر التي كانت تأتي بدخل وفير لهم وللدولة، وكانت منسوجات منطقة شلالة مطلوبة لشهرتها وجودتها وبعض.

القبائل لا تصنع إلا مايكفيها وتبيعه في الأسواق المحلية وعادة ما كانت الأسواق تقام اسبوعيا ويأتي إليها الناس للبيع والشراء[1].

فالصناعة قبل الاحتلال كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما حيث كان الحرفيين في الجزائر يجتمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع والحدادين في آخر والصباغين والدباغين في شارع مغاير ،وقد بدأت الصناعات الجزائرية تتقهقر منذ ازدياد السيطرة الفرنسية على الحياة الاقتصادية وإغراقها للسوق الجزائرية بالمصنوعات الأوروبية التي تمتاز بالجودة ورخص الأسعار[2].

[1] – احميدة عميراوي ، جوانب من السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838 – 1858 ، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ط، د ط، ص 109

[2] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال، دار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2 ، ص 156 .

المبحث الثالث : سياسة الاستعمارية في الميدان تجاري

كان يقوم بها الأهالي واليهود غالبا. حيث يعرضون خدماتهما النشيطة بين الشمال والجنوب والضعيفة بين الشرق والغرب. وهذا بسبب اختلف منتوجاته بين مدن الشمال ومدن الجنوب وتشابههما بين مدن الشارق والغرب[1] .كما استطاع اليهود السيطرة على التجارة الداخلية وذلك بسبب الحروب الفرنسية وحاجة أوروبا إلا القمح فعملوا على تحويلها إلا أرباحهم الخاصة حيث أنه كانوا يشترون البضاعة ويصدرونها للخارج[2] .

كانت التجارة الداخلية تتداخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف وقد تعزز هذا التبادل التجاري لعاملين هما: **أولا** : تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها عل سكان الأرياف، **وثانيا:** مرور القوافل عبر الأرض الجزائرية نحو المشرق العربي وبلاد السودان[3] ،فكانت الأسواق الأسبوعية تتم بين المدن والأرياف بحيث ينقل أهل الريف منتجاتهم الفلاحية كالخضار والفواكه و الزيتون والعسال والجلود ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل .....الخ[4] وهذا لكون أغلب النشاطات التجارية كانت متمركزة في المدن .

كان التبادل التجاري يتم بالسلع مثلما ذكرنا أو بالنقود أو بالمقايضة و نذكر على سبيل المثال أسواق مدينة الجزائر "باب عزوز"[5] .واختلفت الأسعار من المدينة إلى الريف فالأسواق في المدن كانت مراقبة أي أن الاستغلال لم يكن كبيرا أما في الريف فالمراقبة

[1] – محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث للنشر والتوزيع قسنطينة، ط 1925،1 ، ص 160 .

[2] – بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999 ، ص 03 .

[3] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 157 .

[4] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص 154

[5] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 19

ضعيفة لذلك غرق الفلاحون في الشقاء وكانوا هدفا للاستغلال، وكان إنتاجه الضعيف يستهلك في الضرائب[1] .

تطلبت التجارة الداخلية مواصلات فكانت البلاد الجزائرية باعتراف من الفرنسيين أنها بلد مزودة بالطرق وكانت طرقها واضحة المسافة مثل المسافة بين الجزائر ووهران تستغرق 10 أيام وبين الجزائر وقسنطينة تستغرق 9 أيام ،لكن بدخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر سيطر على التجارة الداخلية وأصبح الفلاحون الفرنسيين وهكذا لم يكن حال الفلاح الفرنسي بأحسن منه العثماني ،واذا كانت الجزائر العثمانية قد وجدت طبقة من الجزائريين الحضر الذين كانوا يشتغلون بالتجارة ولهم بعض رؤوس الأموال فان هذه الطبقة قد اختفت أثناء الحكم الفرنسي وقد اصبح المسيطرون على راس المال المستوطنون.[2]

[1] – محمد الميلي، المرجع السابق، ص 163 .

[2] – الغربي غالي، العدوان الفرنسي على الجزائر–الخلفيات والأبعاد– ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة . الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر، 2007 ،ص 34

خلاصة الفصل

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 الذي استمر حتى عام 1962 عاملاً أساسياً في تغيير نمط الحياة الجزائرية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أضحت فيه الجزائر تابعة بصورة مباشرة للإدارة الفرنسية التي لم تتوان عن محاولة إضفاء الطابع الفرنسي عليها، ولعل من أهم الوسائل التي اتبعتها تلك الإدارة هي إيجاد موطأ قدم للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر مع تهيأة كل الظروف اللازمة لتغلغلهم في كل مفاصل الحياة الجزائرية لاسيما الاقتصادية منها، فنرى الصبغة الفرنسية واضحة في كل قطاعات الاقتصاد الجزائري الزراعية والتجارية والصناعية.

الفصل الثالث

أثر السياسة الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول : أثار الثقافية الاستعمارية الفرنسية

المبحث الثاني : أثار الاجتماعية الاستعمارية

المبحث الثالث : المستوى المعيشي للسكان

تمهيد

بينما تعمد الاستعمار الفرنسي إلى تشويه الشخصية الجزائرية. معتمدا على سياسة التجهيل و القضاء الذاكرة التاريخية، و الحضارة لأنه أدرك أهميتها و قيمتها عند الشعب الجزائري، فقد عمدت ادارة الاحتلال إلى شن حرب ضد العلم و التعليم في الجزائر منذ بداية احتلالها لأرض الجزائر، مما ادى الى انتشار الجهل والامية و غرس فكرة أن الجزائر جزء من فرنسا.

لقد أدت القوانين العقارية والغابية ، فضلا عن عمليات المصادرة والحجز لأراضي الجزائريين عقب الانتفاضات إلى انتشار البطالة والفقر والبؤس والزامهم بدفع مستحقات ضريبة لخزينة الدولة الفرنسية المحتلة

المبحث الاول : أثار الثقافية الاستعمارية الفرنسية

لقد أمضت السلطات الفرنسية عشية إحتلالها للجزائر معاهدة مع الداي حسين جاء المعاهدة الاستسلام 05-07-1830 م مايلي «.... إننا نضمن لكم ما أعطيناكم وعدا شرفا وصريحا لا يقبل التغير و لا التفسير بأن جوامعكم ومساجدكم ستكون محترمة فهي لن تبقى مفتوحة فقط للعابدين كما هي الآن ولكن ستصبح أيضا وتضمن لكم بأن لا أحد منا سيدخل في شؤونكم الدينية لأن هدف وجودنا في البلاد هو ليس لشن الحرب عليكم ... ولكن على مسؤولكم الداي....»[1]

وتعهدت فيها باحترام الدين الإسلامي ومؤسساته و أنها ستضمن حرية الدين للشعب الجزائري و أنها ذات رسالة حضارية مثلما ادعت لتخرج الجزائر من التخلف لمواكبة الحضارة والتطور لكن الواقع أثبت غير ذلك فبمجرد دخولها الجزائر عملت على القضاء على كل ما يربط النسئ بماضيه ولغته ودينه كما قامت بعدة تجاوزات ولاعتداء على المؤسسات الدينية التعليمية وتحويلها لغير غرضها ومصادرة الأوقاف وإلحاقها بالدولة الفرنسية 1834 م بدعوى أنها ستصبح تابعة للإدارة الفرنسية .[2]

اولا : الطرق المستعملة لتطبيق السياسة الثقافية الفرنسية

اتبع الفرنسيون أسلوبين في سبيل تحقيق هذه السياسة هما محاربة اللغة العربية، إنشاء مدارس فرنسية . يعني بقاء الشخصية الوطنية الجزائريين. التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم.

وكانت الميادين التي خاضتها للقضاء على اللغة العربية هي ثلاث:

أ-**المدارس** : استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية. بدعوى استغلالها وفق حاجاتهم، وحولوها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية، وهناك مدارس اضطرت إلى

[1] – سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ط 6 ، دار البصائر، 2008 ، الجزائر، ص 421

[2] – المرجع نفسه، ص 59

غلق أبوابها بعد مقتل معلميها في المعارك، أو لهجرتهم إلى مناطق آمنة بعيدة، داخل الوطن أو خارجه، ذلك أن السلطات الفرنسية كانت تعتبر المعلم الجزائري خطرا يجب محاربته، لأنه الحامل والحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري.

لهذا عملت على غلق الكثير من المدارس وطرد معلميها. لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أمي وسنت قانونا يمنع تنقل الأشخاص من مكان لآخر بدون رخصة، فكان ذلك عقبة في وجه طلبة العلم الذين يتنقلون بهدف اكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج، " "وباسم سياسة الدمج ثم العلمنة، حُددت المدارس القرآنية بدقة، وروقبت مدارس الزوايا وأغلقت وأزعجت... وتناقص عدد معلمي القرآن ، والمدرسين ، ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية، إذ كانت لا تكاد تدرس.[1]

و جاء في أحد التقارير الفرنسية (للجنة القروض الاستثنائية سنة 1847 : لقد تركنا المدارس تسقط ، لقد أطفأت الأنوار من حولنا، أي أننا حولنا المجتمع المسلم الى مجتمع أكثر جهلا وبربرية مما كان عليه قبل معرفتها[2] "

وفي المدن الكبرى منع تعليم اللغة العربية والقران الكريم. فقد منع عليها فتح المدارس أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية. حتي لا تمنع عنها التلاميذ .

وعندما استولت سلطات الاحتلال على الأوقاف حرمت المساجد والمدارس من موردها الأساسي الذي كان يمونها، فتضاءل مردودها، ثم انعدم في جهات كثيرة. إلا في الحالات التي تدخل فها السكان للتكفل بحاجيات المعلم الذي أصبح يتعاقد مع القبلية أو الدوار فيما يدعى " مشارط "

وفي عام 1870 كان هناك 36 مدرسية ابتدائية عربية فرنسية و1300 تلميذا. ومعيدان عربيان فرنسيان. وثلاث مدارس دينية إسلامية. وعملت الجمهورية الثالثة على

[1]– Charles R.A IBID , selon Tocqueville , oeuvres 6 – complètes , t3 , paris , p 323

[2] geron Charles Robert, les Algériens musulmans et A -6la France, 1871-1919, T2, p. u. f. Paris, 1968, P 318. -

الحد منها وتقليصها فانخفضت الى 16 مدرس عام 1882م . وحاول جول فيري أن يؤسس 15 مدرسة وزاوية تمول باريس ثلاثة أرباعها.[1]

وفي نفس السنة (1883م) طبق التشريع المدرسي الجديد في الجزائر. فاستاء المستوطنون. وشيوخ البلديات من ذلك وأعلنوا رفضهم لبناء مدارس لما سموه "جماهير الصعاليك" من الأهالي وتعللوا ببهاضة التكاليف. وبسعي الأهالي المتعلمين بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية .[2]

ورغم أن قانون 1983/02/12 م قد قرر تعليم اللغة العربية الى جانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية الخاصة بالجزائريين إلا أن إدارة الاحتلال عملت على عرقلة دخول اللغة العربية في المدارس بدعوى عدم وجود العدد الكافي من المعلمين باللغة العربية *

وفي نفس السنة (1883م) طبق التشريع المدرسي الجديد في الجزائر. فاستاء المستوطنون. وشيوخ البلديات من ذلك وأعلنوا رفضهم لبناء مدارس لما سموه "جماهير الصعاليك" من الأهالي و تعللوا ببهاضة التكاليف. وبسعي الأهالي المتعلمين بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية .[3]

كما منع فتح المدارس العربية وبخاصة منذ صدور قانون18-10- 1892الذي يقضي بعدم فتح أية مدرسة إلا برخصة من السلطات الفرنسية؛ ولكي تسلم هذه الرخصة تم وضع عدة إجراءات منها[4]:

- الاستعلام عن صاحب الطلب، أي معرفة كل ما يرتبط بحياته وانتماءاته

[1] – تركي رابح ، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981 ، ص123

[2] – شارل (ر.اجيرون) تاريخ الجزائر المعاصرة ص 112-113

[3] – شارل (ر.اجيرون) تاريخ الجزائر المعاصرة ص 112-113

[4]- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1970، ص: 151-152

– قبول عدد محدود جدا من التلاميذ في هذه المدارس .و في حدود عام 1890 م لم يكن يرتاد المدراس الابتدائية من ابناء الأهالي سوى 1.9 % من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة وهذه النسبة لا تمثل سوى 10 آلاف طفل. وحاول مدير التعليم جان jean maire (1884– 1908) أن يحس حالة التعليم بالنسبة للأهالي ولكن المستوطنين حاربوه.

وحاربوا مشاريعه وسياسته. فاستقال بعد أن فرضوا عليه تحويل المدارس التي أنشاؤها الى ملحقات أطلق عليها اسم " مدراس ملاجئ ".

وكان عدد التلاميذ الجزائريين عند استقالته عام 1908 / قد وصل إلى 7 طفلا وذلك يمثل نسبة حوالي 43 %. في عام 1914 ارتفعت هذه النسبة الى 5 %وبلغ عدد التلاميذ الى رقم 47263 طفلا من بين 800 طفلا في سن الدراسة. وارتفع هذا العدد الى 60.644 طفلا عام 1922. ومن بين 900 طفلا – وكانت النسبة 6 %ولم يكن في المرحلة الثانوية سوى 84 تلميذا أهليا قبل عام 1900 و150 قبل 1914 وتخرج من جامعة الجزائر هذا العام 1914 م 34 طالبا يحملون الباكالوريا و12 طالبا مجازا[1].

ومن نتائجها

- اختفاء المؤسسات التعليمية يعني القضاء على اللغة الوطنية العربية التي اعتبروها لغة أجنبية عنهم وميتة.
- أصبحت الفرنسية لغة رسمية ولما كانت أول خطوة استخدمتها السلطات الاستعمارية لتحطيم المؤسسات الإسلامية في الجزائر.
- كانت ضربة قاضية للتعليم وتوقفت حلقاته مما أدى بهجرة العلماء.

[1]– تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص:98

ج- نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية :

في الوقت الذي كان التوسع العسكري على أشده في مختلف جهات الوطن الجزائري. كان الفرنسيون من مدنيين وعسكريين يستولون على ما تحتوي المكتبات العامة والخاصة في المساجد والزوايا والدور. وقد لقيت مكتبة الأمير المصير نفسه بعد سقوط عاصمته المتنقلة " الزمالة " سنة 1943م . وتلت هذه العملية. عمليات نهب وسطو على مختلف المخطوطات في مختلف المجالات. وكان الكثير من الفرنسيين من صحفيين وعسكريين أو هواة أو غيرهم يتنقلون بين المدن والقرى وفي المؤسسات الثقافية يجمعون هذه الكنوز الثمينة بطريقة أو بأخرى لدراستها أو بيعها لدور الوثائق والمخطوطات في فرنسا نفسها أوغيرها من البلاد الأوربية[1].

ثانيا: إنشاء مدارس فرنسية :

ورغم أن الاستعمار كان في أواخر القرن 19 مشغولا بحروب الاحتلال. ومواجهة المقاومات الوطنية. إلا أنه لم يغفل عن تأسيس مدارس فرنسية انشر وتشجيع اللغة الفرنسية. ومقاومة الثقافة القومية العربية باعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على إحكام البلاد وإخضاع أهلها .

ومند بداية القرن العشرين أخذت الإدارة الاستعمارية تهتم أكثر بمقاومة تعلم اللغة العربية والتضييق على أصحابها والراغبين في تعلمها بواسطة إصدار قوانين وتشريعات غربية وخطيرة .

ففي يوم 1904/12/24م أصدر الحاكم العام الفرنسي قرارا يقضي بعدم السماح لأي معلم جزائري ان يفتح مدرسة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري. ويشترط هذا القرار على من منحت له الرخصة أن يخضع للشروط التالية :

[1] – يحي بوعزيز. سياسة النشاط الاستعماري ...ص ص : 66-65

1- أن يقصر تعليمه على تحفيظ القران الكريم فقط دون غيره .

2 أن لا يقوم بشرح آياته وخاصة التي تتحدث هم الجهاد

3- أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافية العالم العربي والإسلامي

4 أن يكون مخلصا للإدارة الاستعمارية ويخضع لأوامرها مهما كان شأنها

5 يحضر على هذه المدارس بعد الإذن بفتحها، أن تستقبل الأولاد الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم في المدارس الفرنسية حتى ولو كان ذلك في القرى التي تبعد عنها بأكثر من ثلاث كيلومترات.[1]

و في 1938/06/21 أصدر وزير المعارف الفرنسي قرارا ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر. ويمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس .

و في 1945/07/22 م أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا يفرض على كل معلمي اللغة العربية. معرفة اللغة الفرنسية. كشرط أسامي لتوظيفهم في المدارس. واستهدفت من هذا القرار القضاء على الجهاز العربي وتحطيم كيانه. لأنها تعلم أن معظم أولئك المعلمين لا يحسنون الفرنسية أصلا.[2]

وعرف الفرنسيون أن تعليم لغتهم لأبناء الجزائريين هو السبيل السهل للسيطرة عليهم. لهذا دعا الكثير من عسكريهم ومدنيهم الى الاهتمام بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية. ومن أشهر هؤلاء نجد الجنرال بيجو الذي كان يرفع شعار: السيف والمحراث والقلم. وكان الدوق دومال هو أيضا من المطالبين بهذاء حيث يقول : إن فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد[3].

[1] – رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص 148

[2] – ترك رابح. التعليم القوي والشخصية.ص 98

[3] Ageron,Les Algériens musulmans et la France , P 318-

لهذا قاموا بفتح مدارس لتعليم اللغة الفرنسية بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني. وغرس الوطنية الفرنسية في أذهان الناشئة. وتسهيل التأليف مع الأوربيين وكسب الأجيال الصاعدة الى جانبهم ليخدموا مصالحهم بين مواطنيهم.

لم يكن هدفهم نشر التعليم لترقية المجتمع الجزائري. بل كان التعليم بسيطا أوليا. كي لا ينافسهم هؤلاء أو يعرضوا وجودهم للخطر. أي أنه كان في حدود ضيقة للغاية. حتي يبقي الجزائريون أسرى الجهل والأمية. كي يمكن استغلالهم على أوسع نطاق ممكن[1].

في هذه المدارس يتعلم الطفل اللغة الفرنسية وقواعدها والتاريخ الفرنسي والحضارة الأوربية فينشأ محبا لمان يعتبر نفسه جزءا منها ولكن لم يكن يسمح لهؤلاء بإكمال تعليمهم. كما أن الكثير منهم كان يضطر الى ترك المدرسة بسبب الفقر الذي كانت تعيشه الأسر الجزائرية. وإذا كان التعليم الابتدائي إجباريا على أبناء الأوربيين فإنه ليس كذلك بالنسبة لأبناء الجزائريين .

وقد تم فعلا تكوين فئة من الجزائريين. خدموا في المؤسسات الرسمية الفرنسية كمترجمين وقضاة وكتاب إداريين بسطاء وغير ذلك .

وفي منتصف القرن التاسع عشر أنشئت مدارس إسلامية (شرعية)، ليس فيها من العربية إلا القشور. بهدف تكوين طوائف من الموظفين الدينيين في محاولة لمنع التلاميذ من الذهاب إلى الجامعات الإسلامية في الخارج. كالزيتونة والقرويين والأزهر. وقد وضعت هذه المدارس تحت إشراف ضباط عسكريين يخضعون للحاكم العام؛ لقد كانت هذه المدارس وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الفرنسية ليكونوا مطية في

[1] – أبو القاسم سعد الله. تاريخ الزائر التقاني. الجزء 3. دار الغرب الإسلامي. بيروت 1998 –ص 375 .

تولى الوظائف القضائية والدينية .... وقد أثمرت الجهود فأخذ الفرنسيون يعينون. منذ منتصف الخمسينيات. من خريي المدارس التي أنشئوها [1].

و قد تتبع المثقفون الفرنسيون أعمال هذه المدراس. ليعرفوا مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة. وانتقد بعض المستشرفين النتائج المحصل علهاء ورأوا أنه قد ارتكبت اخطاء لابد من إعادة التنظر فيها، ومراجعة البرامج. وقد تم إصلاح التعليم فيها عدة مرات ليقوم بالدور المنوط به أحسن قيام.[2]

كما اهتمت الكنيسة بالتعليم في الجزائر منذ سنة 1838 م؛ وفتحت مدارس ابتدائية تحت سلطتها، وفي عقد الستينيات وبخاصة بعد كارثة المجاعة التي أصابت الحرث والنسل. قام الكاردينال " لافيجيري " بتأسيس جمعية ' الآباء البيض ' التي انتشرت في شمالٍ إفريقيا، تفتح المدارس والمصحات ومراكز التكوين المهني للتوغل بين السكان. في محاولة لتقريهم من النصرانية إن لم تستطيع تنصيرهم كليا. وقد جذبت إلها أعدادا هامة من الأطفال في المدارس واهتمت بالبنات في مراكز التكوين المهني. وقدمت الدواء للمرضي والمشردين والعجزة تحت ستار المساعدة والأعمال الخيرية. بينما كان الهدف تنصير الجزائريين بالتعليم ذي البرنامج التنصيري الصريح. أو برنامج لهدم العقيدة والأخلاق الإسلامية. وبث التقديس للأمة الفاتحة ولحضارته وثقافتها.[3]

وقد اشتركت في هذه الأعمال مدارس المبشرين والمدارس العمومية الأخرى على السواء لتفكيك تماسك الأسرة الجزائرية عن طريق تربية دينية تخالف تعاليم أسرهم المتوارثة وقد كان هناك تيار معارض لتعليم الأهالي وبخاصة من قبل المعمرين في الجزائر وفي فرنسا نفسها .

---

[1] – كان التلميذ يدرس فها ثلاث سنوات. وفي 1944 تحولت الى ثانويات (متوسطة وثانوية). وفي سنة 1951 اطلق لها إسم : francomusulmans

[2] – ابو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر التقاني. الجزء 3. .... ص 375

[3] – علال القاسي. نشاط المبشرين ودوره الاستعماري. محاضرة في ملتقي التعرف على الفكر الاسلامي ، تيزي وزو 1973

وكان المعمرون أكثر تشددا في هذا المجال. إذ أنهم كانوا يرون أن تعليم الجزائريين يعني نشر الوعي بينهم ليخرجوا للمطالبة بحقوقهم كمواطنين، فينافسون الأوربيين ويشاركونهم السلطة والنفوذ و بدلا من ذلك طالبوا بتعليم أبناء الفلاحين تعليما فلاحيا في المدارس المغلقة لخدمة مصالحهم ومصالح المستعمرة لتكوين يد عاملة محلية رخيصة لمواجهة اليد العاملة الأوربية. التي تطلب أجورا أعلى. وإبقاء الجزائريين في الأرياف بعيدا عن الحواضر. حتى لا ينافسوا الأوربيين في الوظائف إذا ما تابعوا التعليم العادي.[1]

لقد ادعى الفرنسيون أن استعمالهم للتعليم هو من أجل إخراج الأهالي من ظلمات الجهل والبربرية الى نور العلم والمدنية. وتحبيب الحضارة الغربية لدى الناشئة، وأخذ المعلم الفرنسي دور الريادة في هذا المجال. لإبراز مزايا الحضارة الغربية وتوجيه الجيل الجديد للامتثال بالأوربيين. والتنصل من تراثهم الذي ينتمي في نظرهم إلى أمة متعصبة. وقد اتضح لهم أن التعليم هو السبيل الأول للتآلف معهم. وبواسطة هذا التعليم يمكن" تكوين عناصر قيادية. تعمل على تثبيت وجودهم والعمل تحت سلطتهم... تقوم مقامهم ليكون الجزائريون اتباعا وعبيدا للأسياد. يحترمون الحضارة الأوربية ويتبعونها[2].

ب- الصحافة :

تعتبر مرحلة الاحتلال -في رأينا- من أهم وأغنى المراحل التاريخية التي عرفت فيها الصحافة الدينية (الإسلامية) في الجزائر تطورا ملحوظا، نظرا للوضع الذي كان يعيشه الشعب الجزائري آنذاك، والمتمثل في الاستدمار الغاشم الذي وضع نصب عينيه، وجعل أولوية أولوياته القضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية، من خلال التربص ببعديها الأساسيين: الدين واللغة.

[1] - سعد الله . المرجع السابق. ص : 280

[2] - اسماعيل العربي. الدراسات العرية في الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1986. ص : 11-10

حيث استطاع بعض الجزائريين أن يحصل على نصيب من التعليم خلال العهد الاستعماري. فقام بعضهم بإصدار صحافة ناطقة بالعربية ذات ميول دينية ووطنية متماشية مع مصالح السكان الجزائريين المسلمين، الحق: صدرت سنة(1893 م) – المصباح: صدرت سنة(1904م)، فكان رد السلطات الفرنسية هو متابعة هذه الصحافة بالتضييق أو الغلق سنة 1913 باللغة العربية تحت ادعاءات وذرائع مختلفة.

وجريدة (الصديق)؛ التي أصدرها "عمر بن قدور" مع "محمد بن بكير" في 12 أوت 1920 وكانت (الصديق) جريدة أسبوعية إلا أنها لم تعمر طويلا، وكان من كتابها "محمد العابد العقبي" و"المولود الزريبي" الذي تولى تحريرها بد من "عمر من قدور" ابتداء من العدد السابع واستمرت حتى سنة 1922. التي وجهت حملته الواسعة ضد تجنيد المسلمين الجزائريين في الجيش الفرنسي... فقد تم توقيف نشاطه الصحفية ومن ثم نفيه خارج الجزائر

وكذلك كان الحال بالنسبة للصحف التي أصدرت الشيخ بن باديس رحمه الله المنتقد بعد ح.ع الاولي وكالشهاب سنة 1925 م. .... الخ التي تعرضت إلى التوقيف نظرا لأنها كانت شديدة الانتقاد لإدارة الاحتلال وعملاءها، ثم لم كانت تنشره من مبادئ مخالفة للتوجه الاستعماري.[1]

[1] – شارل (ر.اجيرون) تاريخ الجزائر المعاصرة . ص 113–114

المبحث الثاني : أثار الاجتماعية الاستعمارية

اولا: بوادر سياسة التنصير

لقد اتبعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر إستراتجية خاصة في عملية تمسيح الجزائريين تمتاز بالتدرج فحاولت في البداية إبراز المعالم المسحية الموجودة في الجزائر والتي تعود إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي للمنطقة ،وكذا بالتنقيب على الآثار المدفونة في الأراضي الجزائرية ،والتي تعود إلى فترة العهد الروماني حتى يتم إقناع الشعوب أن الأصل في الجزائر هو الديانة المسحية ،وبالتالي يجب الرجوع إلى هذا الأصل ونبذ الإسلام .فعلى سبيل المثال لا الحصر الجنرال(دوماسDumas) أعلن قائلا (كلما تعمقنا في الحفر وجدنا تحت القشرة الإسلامية التي تغطي البر رحيقا مسحيا ،وعند ذلك ندرك بأن القبائلي كان في القديم مسحيا لم يتحول كلية إلى دينه الجديد[1].

أما الجنرال(كافينياكCavaignac– 1857) كان حاكما عاما للجزائر في فترة أفريل وفبراير 1848 م كلما وقف أمام الصليب الروماني المنقوش على صخرة يقول: بما أن روما قد حكمت هنا فعلينا إلا أن نواصل عملها) فقد عرف عنه أنه جمع الشواهد المتصلة بالاحتلال الروماني مهما كانت صغيرة ، لكي يقتفي الأثر الذي تركه هؤلاء الفاتحون المثاليون هذا حسب رأيهم[2].

ثانيا : سياسة التنصير

1- مفهوم النصرانية :كما جاء فى معجم اللغة العربية

(نصره) جعله نصرانيا.

(تناصر) القوم نصر بعضهم بعضا ويقال تناصرن الأخبار صدق بعضها بعضا.

[1]–صالح عوض ، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر 1830 –1962 . دراسة تحليلية ،الجزائر 1989 ج 1، ص 207

[2] – الغالي الغربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر ،مرجع سابق.ص59

(تنصر) عالج النصر ودخل في النصرانية[1].

2 الجمعيات التبشيرية :

عندما دخل الاحتلال الفرنسي للجزائر أحضر القائد العام للحملة دي برمون 16 قيسيس لنشر تعاليم المسيحية وصرح قائلا:(إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن نتبع قريبا وعرف البشير الإبراهيمي وغيره من المصلحين نواياهم الخبيثة فقال : إن احتلال الجزائر إنما هو قرن من الصليبية نجم لا جيش من الاحتلال طهر.[2]

فبعد انتصار الفرنسيين على المقاومة الوطنية اشتدت الإرساليات التبشيرية التي وجدت الباب مفتوحا على مصراعيه، والتشجيع الكامل من الجانب العسكري.

لهذا كان الهدف الأول للاستعمار الفرنسي هو نشر المسيحية في الجزائر ، فقد كانت الكنيسة تقوم بتنظيمات في أوربا تصور ما يجري عن الأسرى في الجزائر وتشوه سمعة الإسلام الحنيف من طرف الباباوات، 3ابتداء من أوت 1838 اتفق البابا غريغوار السادس عشر (1831-1846)والملك لويس فليب (1830-1846)على تأسيس أسقفيات الجزائر وتعين أنطوان اوادلف دبوش أول أسقف بالجزائر بأمر ملكي مؤرخ في 25 اوت 1818 مما شكل مباشرة العمل التبشيري ،الذي امضي 08 سنوات من الكد والاجتهاد من اجل التنصير،إضافة إلى دفع الأموال من طرف الشعب للكنسية لتمويل الحملات الصليبية .

لم تكن الجزائر غريبة عن الجمعيات التبشيرية، فالكثير منها استقر فيها وسبق لها الإقامة فيها لافتداء الأسرى قبل 1830 .لقد توافد على الجزائر على مدى 61 سنة

[1] – خديجة بقطاش:الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871[د.ن]حلب،[د.ت] ص 56

[2] – سعيد هزيان: النشاط ألتنصيري للكاردينال لافيجري فى 1827-1892 دار الشروق للنشر والتوزيع ط 1الجزائر 2009 ص 15

(1830-1891) عدد كبير من الجمعيات التبشيرية أغلبها كاثوليكية وعدد محدود من الجمعيات البروتستانتية ، منها الجمعيات النسائية ومنها الرجالية ،ومنها من تأسست بالجزائر أو أوفدت فرع لها ،ونذكر أهم الجمعيات البارزة في النشاط التبشيري

جمعية الجزويت (الآباء اليسوعيين):

استقدم ديبش بعض الإباء اليسوعيين ،كما أندس بعضهم في صفوف الجيش كمرشدين وقد أسندت لهم مهمة إدارة ملجأ اليتامى الاوربين بابن عكون سنة 1842 م بينما راح بعضهم يجوب القرى لتأدية الشعائر الدينية وتقديم دروس في التبشير،وفي نفس السنة استقر البعض منهم في قسنطينة حيث اهتموا بالعلاج والإرشاد في المستشفى الإسلامي بالإضافة إلى إدارتهم لمدرسة تابعة للبلدية وفي سنة 1844 م . وصلوا إلى وهران حيث أسسوا فيها مدرسة تضم حوالي 1500 تلميذ كما أسسوا آخر في الجزائر.[1]

وكانت الفرقة اليسوعية من الفرق المغضوب عليها في فرنسا إذ لم يكن لها الحق في تعاطي تولي المناصب الرسمية لأنها هيمنت على الشؤون السياسية مدة طويلة أي قيام الثورة الفرنسية[2] وتدخلها في السياسة كان أمرا مخيفا متصورين في ذلك عودة رجال الدين إلى المجالين السياسي والاجتماعي، في حين أن اليسوعيين كانت تنفق عليه الآلف الفرنكات في الخارج ومع ذلك بقوا بمثابة الصنم الذي يعبدونه ، ويعدون كل تعرض لفرنسا تعرض للبابا نفسه[3].

وفي يوم 15 أفريل 1839 م تاريخ بدأت مراسلات بين روما ومدينة ليون لبعث مبشرين منهم إلى الجزائر ،ومن هنا بدأت مساعي جلب المبشرين لكن وجب على رئيس الفرقة أن يختار من لهم تجربة في البلاد العربية. ويذكر الأب ريغو رئيس الفرقة أنه وجده هو وزملاءه من الأسقف من إعانة مادية بحيث كان يعطي لكل مبشر يسوعي 200

[1] – خديجة بقطاش:الحركة التبشيرية: مرجع سابق ص 57

[2] – عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية، ص 68

[3] – خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية: مرجع سابق ص 59

فرنك من الميزانية التي تخصصها الحكومة للشؤون الدينية بالجزائر .ولم يخف المبشرين اليسوعيين نواياهم التبشيرية ، فقد قال (الأب جوردان) مسؤول الفرقة بمدينة ليون(إن الغرض من رسالتنا في إفريقيا هو تنصير العرب .

ولم يكن العرب شغلهم الشاغل اليسوعيين وإنما شغلهم حال الأوربيين الذين عمت الكثير منهم الموجة الفولترية كما عمت الأقليات منهم التأثيرات الإسلامية عن طريق اعتناق الإسلام والزواج بالمسلمات فوجهوا اهتمامهم إلى محاربتها بتأسيس "الجمعية الأدبية الدينية للقديس أوغسطين عام 1844 م كان الهدف منها[1]:

محاربة التأثير الإسلامي على بعض الأوربيين ، وبهذه المناسبة كتب السيد بوجولة إلى رئيس الجمعية المذكورة يهنئه على هذا العمل ويقول:(إن هذه الجمعية الأدبية في إفريقيا الناهضة ستكون بمثابة ملاك يلقي النور على ذوي الإرادة الحسنة) وهم الذين يعملون من أجل البعث المسيحي عن طريق التبشير[2].

- جمعية أخوات القديس جوزيف دي لباريسيون

حضرت إلى الجزائر في جويلية 1835 م واستقرت في كل من العاصمة وعنابه واشتغلت بتربية اليتيمات الأوروبيات ،ثم غادرت الجزائر إلى تونس نهائيا سنة 1843 م على إثر سوء تفاهم بين رئيسة الجمعية والمطران ديبش .

- الراهبات الثالوثيات :

حضرت إلى الجزائر يوم 26 نوفمبر . 184 م واستقر المقام بهن بوهران واشتغلن بالتعليم حيث أشرفن سنة 1849 على إدارة المدارس البلدية وهذا إلى غاية صدور قانون 3أكتوبر . 1888 م الذي يمنع أعضاء الجمعيات التبشيرية من التعليم في المدارس

[1] – محمد الطاهر وعلى : التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 الى 1904 ،دراسة تاريخية تحليله دحلب،الجزائر 2009 ص 34

[2] – شاوش حباسى :من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830–1962 ،دار دوهومة ،حلب بيروت ص 12

العمومية الحكومية[1] . قدمت إلى الجزائر في شهر مايو 1841 م بدعوة من المضران ديبش ،واشتغلت بالتعليم في شرق البلاد في البداية (قسنطينة ،عنابه، سكيكدة) ثم في وسط البلاد وغربها وقد بلغ عدد مؤسساتها عبر كامل التراب الجزائري 18 مؤسسة بين مدرسة وملجأ لليتامى .

- جمعية القديس فات سان دي بول (أو بنات الإنسان)

أدرن شؤون التعليم العمومي في كثير من مناطق البلاد وما عرف عنهن استقرارهن في بسكرة ابتداء من 1868 م[2].

- جمعية راهبات الباستور الطبيب

وهن اللواتي أسسن مدرسة للاستقبال بنات ضباط قوات الاحتلال في الجزائر كما كانت لهن مدرسة للبنات الفقيرات

- جمعية الترابيسيت

أتت إلى الجزائر 1843 حيث منح لهم دير في اسطاوالي بضواحي مدينة الجزائر واشتغلوا بفلاحة الأرض وتربية الحيوانات وقد بلغ عدد الراهبات الجمعية 801 راهب .

وقد كان للراهب الكاثوليكي دوكورسيل دورا في تحمس أفراد هذه الفرقة وتكريس وجودها في خدمة الأرض ويعتبر دوره مفيدا للاستعمار لأنهم يلقنون دروسا للمعمرين والأهالي عن طريق استعمال المبادئ المسيحية وتطبيقاها . وقد تمخض عن زيارة اللجنة تقرير وجهة نطر دوكورسيل إلى وزير التربية والتعليم وما جاء في قوله :(لايمكن للجزائر أن تكون فرنسية إلا إذا أصبحت مسيحية) رغم أن المسحيين كانوا يفضلون استعمال الأراضي بواسطة عائلات مرتبطة بالأرض وليس عن طريق الغراب، فإنه أعجب بمشروع الترابيسيت في معاملتهم الفلاحة والتبشيرية .إضافة إلى جلب السكان المسلمين إليها عن

[1] – محمد الطاهر وعلى : التعليم التبشيري في الجزائر مرجع سابق 35

[2] – خديجة بقطاش:الحركة التبشيرية مرجع سابق ص 58

طريق الأعمال الخيرية ومحاولة التعايش معهم والتقرب منهم ،وهذا ما كشفت لنا مراسلة شيخ قبيلة بني" مراد "للأب[1]

وقد كللت مساعي الترابيسيت التبشيرية بحيث بنيت دير لها ووضع حجرها الأساس يوم 14 سبتمبر 1843 وحضر حفل التأسيس الجنرال بيجو والكونت غيبيو مدير الشؤون الأهلية والأسقف ديبش .وهكذا توسعت نشاطات الجمعية بداية متوسط مزارعي اسطاوالي محاولة كسب قلوب سكان القبائل وعقدت اتفاق مع الجنرال الدوق دومال لاحتلال بلاد القبائل لكنه تراجع عن رأيه وألح عليه بالذهاب وقال له: "إنه لمن الصواب أن يصحب الدين علم فرنسا في بلاد القبائل ".وبعد احتلال بلاد القبائل حصل على صليب جوفه الشرق من الحكومة اعترافا له لمشاركته في عملية تدعيم الاستعمار بالجزائر وذلك عام 1853 م ،كل ذلك لم ينجح المبشرين في تنصير الجزائريين بشكل كبير ،إذ يقول الأب جيرارد متحسرا:"عند مجيء إلى الجزائر كنت آمل تنصير العرب ولقد رأيت عدد منهم يصلون إلى مرحلة التعمير [2] ولكن لم أرى واحد منهم يثبت أو يبقى على نصرانيته "وقدم بذلك مثالا عن رجال البدو الثلاثة الذين دخلوا إلى مزرعة الترابيسيت فانتصروا ، ثم ما لبثوا إن عادوا إلى خيامهم[3].

- جمعية إخوان القديس جوزيف دي مانس

استقروا بعنابه سكيكدة ووهران سنة 1843-1844 وتولوا ادارة المجالس البلدية بها.

[1] - محمد الطاهر وعلى : التعليم التبشيري في الجزائر مرجع سابق ص 36

[2] - مرجع نفسه ص 82

[3]- خديجة بقطاش:الحركة التبشيرية مرجع سابق ص 81

المبحث الثالث : المستوى المعيشي للسكان

كانت للسياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، منذ الاحتلال سنة 1830 م ثلاثة أهداف: الجزائر الفرنسية بكل ما تعنيه من أبعاد، وطمس التاريخ والشخصية الجزائرية وإزالتها من الاعتبار، وقهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر وقد استخدمت كل الأساليب والوسائل للوصول إلى أهدافها[1]، وركزت على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها وجعلت من امتلاك للأرض قاعدة للاستيطان[2]، فمصادرة الأراضي الخصبة من مالكيها الجزائريين وتقسيمها على الأوروبيين، أدت بالجزائريين إلى ضنك العيش ، لذا فقد سلك العدد الأكبر من الأهالي طريق الهجرة [3]

اولا : هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي

ويمكننا أن نعتبر سنة 1832 م كبداية للهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي وغيره، ذلك لأنه في بداية هذه السنة أضحى أمر اضطهاد الفرنسيين للجزائريين حقيقة ساطعة، فبعد تعيين "د وروفيقو" [4]حاكما عسكريا عاما للجزائر، تجلت واضحة النوايا السيئة للمستعمرين الفرنسيين إذ أثقل "د وروفيقو" كاهل الأهالي بالضرائب، وقمع بيد من حديد كل التمردات (المقاومات الشعبية) التي قامت ضده، فكان التعسف والاضطهاد اللذين سلطهما على الجزائريين، دفعهم ذلك إلى ترك ديارهم وأهلهم وذويهم بحثا عن ملجأ آمن.[5]

وقد صاحبت السنوات الممتدة من 1866 م إلى 1868 م كوارث طبيعية متعددة وفترات جفاف، وانتشار الأوبئة مثل: الكوليرا والتيفوس رغم وجود مجموعة من المرافق

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، ج 02 ، الجزائر، 2007 ، ص 89

[2] – بن داهة عدة، الاستيطان والصراع...،ج 01 ، المرجع السابق، ص 300

[3] – محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904 ، منشورات دحلب، الجزائر، ، 1997 ، ص 110

[4] – مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 201

[5] –فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال،وزارة الثقافة المؤسسة الوطنية للفنون 2009 المطبعة الجزائر 1 ص 91..

الصحية[1]، فأدى ذلك إلى ظهور أزمة اقتصادية أخذت صورة مجاعة عامة بالجزائر سنة 1867 م واستمرت إلى أواخر عام 1868[2] ، هذه السنة التي تعممت فيها الوفيات عبر الجزائر وخاصة بالمستشفيات والمعاقل والثكنات، وحسب التقارير الطبية فإن التيفوس والحالة الصحية السيئة الناتجة عن المجاعة والبرد القارص –بحيث أن السكان كانوا يعانون من قلة الملابس– هي التي أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وفيما يلي إحصائيات لعدد الوفيات مدونة في الجدول التالي:

الأقاليم	المجموع	النسبة
الوسط	200 000	% 24.4
الشرق	220 000	% 26.8
الغرب	400 000	% 48.8
المجموع	820 000	% 100

أي أنه في سنة 1868 م كان مجموع الضحايا لا يبتعد بكثير عن المليون نسمة، أي أن النسبة تقترب من نصف مجموع السكان في سنة 1871 م، يضاف إلى ذلك الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات الفرنسية والهادفة إلى تشجيع المحاصيل الزراعية التجارية، والتي اعتبرت ابتداء من سنة 1860 م منعطفا خطيرا، إضافة إلى إجبار السكان على دفع الضرائب نقدا عوض الحبوب[3]، فكانت الهجرات الكبرى للجياع والمشرفين على الموت، والتي وصلت إلى أكبر ثلاث مدن في البلاد الجزائرية، مرورا عبر مناطق التل والسهول الشاسعة بل وحتى الصحراوية، عبرت وأنبأت بشكل مؤثر عن

[1] – عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)، دار هومة، الجزائر، 2007 ، ص 12

[2] – خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر، 1830

[3] – جيلالي صاري، "الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867–1868)"، الثقافة، ع 76 ، الجزائر، 1983 ، ص ص 114–118

الاحتضار والنهاية الوشيكة للمجتمع التقليدي المجتمع الذي تعرض حتى في جانبه الفيزيولوجي للمأساة الاستعمارية في أعمق تجلياتها برمتها أجبرت على التحرك.[1]

كما اجتاح الجراد مناطق هامة في الشرق الجزائري[2]، وأتى على الأخضر واليابس

الشيء الذي دفع بالفلاحين الجزائريين إلى مغادرة أراضيهم التي أصبحت لا تفيدهم في شيء سوى انها تدفع بهم إلى الهلاك جوعا، فمنهم من تاه وهام داخل البلاد، ومنهم من امتنع وفضل الهجرة والغربة، علما أن العامل الاقتصادي قد لعب دورا هاما في تحريك حركة الهجرة الجزائرية .[3]

ومن نتائج هذه السياسة الاستعمارية، أن أصبح الجزائريون يعانون الجوع والفقر والمرض، بعدما فقدوا المصادر التي كانوا يقتاتون منها، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن الجزائريين خلال هذه الأزمة فقدوا نصف ماشيتهم، أي حوالي 13 مليون رأس غنم عام 1867 م وثمانية ملايين رأسا عام 1870 م، بينما لم تتأثر ماشية الأوروبيين ، فقد كان الأوروبيين أقل الذين تعرضوا لنتائج هذا القحط، لأنهم كانوا يملكون أحسن الأراضي وأكثرها ماء، بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين كانت السلطات الفرنسية قد احتجزت أراضيهم.[4]

---

[1] – محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود...، المرجع السابق، ص 233

[2] –خلال هذه الكارثة زار نابليون الثالث مدينة سكيكدة يوم الأحد 28 ماي 1864 ثم وصل إلى قسنطينة الرابعة مساء، وفي اليوم التالي الاثنين أمضى الإمبراطور صباحا في دراسة القضايا المحلية مع العمدة والمسؤولين، وقد أمر بمجموعة من الحلول هذه بعضها:

–افتتاح شارع بعرض عشر أمتار من أجل ربط طريق القنطرة بنيمورس وطريق سكيكدة بطريق بسكرة.

–كما وعد الأهالي بمنح إعانات للأراضي ولتوسيع الملكية.

–حذف وتعديل الالتزامات المختلفة الناجمة عن الخدمة العسكرية... ينظر:

–Ernest mercier, histoire de Constantine, op.cit, p 621.

[3] – عمار هلال، المرجع السابق، ص 17

[4] – بوعزة بوضرساية وآخرون، الجرائم الفرنسية... المرجع السابق، ص 190

وبعد تاريخ 1871 م كانت سنوات القهر والقمع والمجاعات والتشرد والتسلط الاستعماري، وكانت مجاعة 866-1868 في الجزائر الفرنسية هي سلسلة متواصلة من الكوارث الزراعية التي تسببت في وفيات كبيرة في الجزائر الفرنسية ، في سكان الريف ، على الرغم من صعوبة تقديرها. وفقًا لبيير دارمون ، المتخصص في تاريخ الطب ، في قرن من المشاعر الجزائرية ، فإن الشعب الجزائري "يبلغ 2.9 مليون نسمة ، وسيفقد رسميًا 500000 ، أو حتى أكثر ، أي ما لا يقل عن 17٪ من الإجمالي [...] " . يخلص بيير دارمون إلى أنه "بالنسبة لبلد مثل فرنسا في بداية القرن الحادي والعشرين القرن ، من شأنه أن يمثل 11 مليون نسمة! من حيث النسبة ، فهو عبارة عن قبة سداسية ، أكبر بخمس مرات تقريبًا من الحرب العالمية الأولى في فرنسا ، وأكبر بأحد عشر مرة من مثيلتها في الثانية وكان الحل إما الهروب والهجرة والاعتصام بقلاع الجبال وإما خدمة الكولون[1] واستمرت بعد ذلك الأزمات تضرب بقوة الأهالي، بالإضافة إلى الممارسات الاستعمارية التعسفية المختلفة، من مصادرة الأراضي، إلى فرض الغرائم والضرائب الباهضة، إلى التدمير . الشامل للعنصر الأهلي، في كل مقوماته المادية والروحية.[2]

تعتبر أخطر سنوات المجاعة طيلة القرن 19 ،حيث قيل عنها ما هي إلا مجاعة سوداء لم نر في الزمان السالف أقبح وأفضح منها وليس الخبر كالعيان.

وحسب كتاب "مجاعات قسنطينة" لصالح العنتري فإن أسباب هذه المجاعات تعود إلى[3]:

-حدوث الجوائح التي نزلت بالزروع والنباتات وأتلفتها.

[1] – عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية، (1871-1962)، ط 01 ، منشورات الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، قسنطينة، 1994 .. ص 34

[2] – صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية...، المرجع السابق، ص 216

[3]– عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار في إفريقيا وآسيا والجزائر، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1997 ،ص 104.

-انتشار مرض الرهمة[1] الذي أهلك المواشي سنة 1867 من قلة علفها.

-زحف الجراد على القطر في أفريل 1868 وما أحدثه من تلف بالزروع والأشجار والنباتات، ولم تكد تنتهي كارثة الجراد حتى عم الجفاف الذي أثر كثيرا على الفلاحين وتبع هذا الجفاف أمطار غزيرة وثلوج قوية أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة وقتلت المواشي والأغنام،

إضافة إلى حدوث الزلازل وما زاد الأمر خطورة انتشار وباء الكوليرا والتيفوس، هذه العوامل كلها أدت إلى حدوث المجاعة بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية المتمثلة في الاستيلاء على أملاك البايلك وتفتيت أراضي العرش المقدرة ب : 450832 هكتار وإجبارهم على بيعها للأوروبيين، وكذلك سياسة الأرض المحروقة وسياسة الاستيطان [2] التي شجعتها فرنسا.

وذلك بعد صدور المرسوم المشيخي عام 1863م الخاص بملكية الأراضي والذي كانت آثاره وخيمة على المجتمع، إضافة إلى الضرائب والغرامات الباهضة المفروضة على الأهالي والاستيلاء على الحبوب الزراعية وتصديرها إلى فرنسا دون مراعاة الظروف القاسية التي يمر بها الجزائريون.

وقد نتج عن ذلك عدة نتائج وهي:

-انعدام الحبوب في الأسواق.

-موت المواشي.

-ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا طيلة ثلاث سنوات.

-انتشار وباء الكوليرا والتيفوس وغيرها من الأمراض الفتاكة.

---

[1]-الرهمة: مرض يصيب البقر والثيران لقلة العلف وانعدامه ثم تموت غالبا إذا لم تعالج (ينظر: صالح العنتري: المصدر السابق، ص 56.

[2]- خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830 -1871 ،مطبعة دحلب، ص ص 105 ،106.

-ضياع الأملاك والثروات التي تركت أصحابها السابقين فقراء.

-وأمام تصاعد هذه المجاعة اضطر الناس لأكل جذور الحشائش وأوراق الأشجار والكلاب بل أن البعض منهم نبشوا القبور وأكلوا جثث الموتى، وهذا ما يصفه ابن العربي: " أكلت الناس الكلاب والدواب والخيول... وصار العبد صحيح يأكل من هلك من إخوانه وأولاده وعياله والمرأة تأكل أولادها، كما أقدم بعض الأهالي على ارتكاب جرائم القتل والسرقات حتى يلقوا عليهم القبض ليضمنوا لقمة العيش اليومي داخل السجون.

-وقد وصف صالح العنتري هذه الأزمة فقال: "فيها أشرف الناس على الهلاك الأليم، والبلاء العظيم حيث أنه لم يسمع في الزمان بمثلها، وقد حصل فيها الضعفاء عامة الخلق، بل ولكثير من خواصهم أيضا باديه وحاضره من التشتت والفناء وأكل الحشيش ونحوه."

لذلك وصفها العنتري بالمجاعة السوداء لكونها مظلمة ليس فيها رحمة للخلق فالأغنياء افتقروا وتبدلت أحوالهم، والفقراء أهلكتهم ودمرتهم تدميرا.

-وللحديث عن المشردين الهائمين فقد التجأ الألوف منهم إلى منطقة القبائل منهم من توفي في الطريق نتيجة لما عانون من العذاب وفي هذا يقول بورزت: "كل يوم نجد في الطرقات وحتى في الحقول والمدن والقرى جثث الرجال والنساء وتوفي الأطفال من الجوع والبؤس[1]."

-وحسب المؤرخ فاري فإن هذه المجاعة قد خلقت وفيات مرعبة، ففي قسنطينة مثلا تم تسجيل 46 ولادة مقابل 288 وفاة، أما في سطيف فسجلت 08 ولادات مقابل 222 وفاة.

[1]-كمال بن صحراوي: "مجاعة 1868 بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية"، مجلة العصور الجديدة، العدد26 ربيع افريل 1438هـ 2016/2017 ص 4 -

-أما المؤرخ بورزي Burzet يتحدث عن حدة هذه الأزمة حيث قال: "بعدما افرغ الناس مخازنهم من قمح وشعير ولم تعد الأرض تنتج النبات والعشب، فأرادوا التوجه إلى الأراضي التي بإمكانها الاحتفاظ ببعض الخبز، حيث تنتقل العائلة كلها فيمشي الرجال حاملين العصي والنساء تحملن أطفالهن الصغار على ظهورهن وهن يلهثن متعبات يتبعهن الأطفال النحفاء وهم يعانون العطش والجوع حين يؤذيهم يستخرجون جذور النباتات ويطهونها ليتناولوها.

يذكر التقرير الفرنسي المرسل من طرف رئيس دائرة بجاية إلى السيد والي الشؤون الإسلامية بقسنطينة أن جني الزيتون في الدائرة خلال سنة 1941 م يتم بصفة تقليدية من طرف النساء الذين يحتجون وهم على صواب على لباسهم غير اللائق، فهم يرتدون أثوابا رثة، بحيث أن أحد المتصرفين الإداريين التابعين لهذه الدائرة كتب يقول: "والحال أن العديد من النساء يرتدون أثوابا رثة لا يخرجون مطلقا إلا في الليل وذلك لعدم كشف عوراتهم، وبالتالي فهم لا يستطيعون المشاركة في عملية جمع الزيتون".[1]

هذه الفئة من اليد العاملة تطرح دون شك صعوبة هذه السنة، إنه من الأهمية بمكان توزيع على وجه السرعة حصة من القماش لا بد أن يتم توزيعها فورا على الأكثر احتياجا، ومرة ثانية سؤال حيوي يطرح حول التوفير المستعجل للقماش (كاتب التقرير هو الذي يتساءل)، وتبعا لتقديراتي المختلفة لا يمكنني إلا أن ألح بشدة من أجل أن يتلقى الأهالي هذه الأقمشة التي وعدوا بها منذ وقت طويل، ونقصها سيخلق نتائج جد خطيرة على كامل الاقتصاد وكذا على الناحية المعنوية للبلاد.[2]

لقد عانت الجزائر الكثير من سوء الأوضاع الاقتصادية، حتى أن بعض الكتاب كان يتحدث عن "الشبح" المجاعة الذي أصبح يهدد السكان، وقد لخصت الصحيفة البريطانية

[1] - A.W.C, rapport No11.679, le 28/11/1941, Carton No U.B 471 .

[2] - A.W.C, rapport No11.679, le 28/11/1941, Carton No U.B 471 .

"التايمز" أساس عدم الاستقرار في المصاعب الاقتصادية المعتمدة على تقارير السلطات الفرنسية، التي تشير إلى الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب وسقوط قيمة الأجور، فمعظم الفلاحين الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة سواء كملاك صغار أو كعمال فلاحين لدى المعمرين الفرنسيين والأجانب، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة العام الذي كان يعاني منه الفلاحون أكثر من غيرهم، ومن جهة أخرى كان الفلاح غير حر في التصرف بمنتوجاته، لأن الشركات الاحتكارية كانت تشتري منه بثمن بخس وتبيع نفس الإنتاج بأرباح طائلة، ومن هنا كثرت الهجرات من الريف إلى المدينة من جهة، ومن الجزائر إلى فرنسا من جهة أخرى طلبا للعيش، وهروبا من وضع اقتصادي يسود فيه الفقر والاستغلال[1].

ونظرا لمكانة الفلاحة التي كانت تمثل المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للفرد الجزائري فقد شكلت لديه دافعا رئيسيا للهجرة، كما وجد الجزائري ون أنفسهم أمام خيارين: إما الانطواء على النفس والرضا بالعيش في بؤس شديد أو الهجرة نحو المدن القريبة بغرض البحث عن شغل يسد الحاجة ويوفر العيش لبقية أفراد الأسرة، فالفرد الجزائري الذي كان محصوله السنوي يقدر بخمسة قنطا رات من القمح والشعير قبل وإلى غاية 1871 م، أصبح محصوله السنوي ينخفض تدريجيا إلى أن بلغ سنة 1900 م مستوى قنطارين في السنة، غير أن سياسة التجويع المنتهجة ضد الجزائريين من طرف سلطات الاحتلال لم يكن أثرها البالغ على الهجرة فقط ولكن كان لها أثر أيضا على جمع الثروة والعمل على رفع دخل المهاجرين الأوروبيين بالجزائر.[2]

[1]– نور الدين الدقي: المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، السراس لنشر والتوزيع [د.م] ص 7

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 03 ، المرجع السابق، ص 40

ثانيا : زوال عادة تخزين الحبوب

تمثل السخط الشعبي على الاستعمار الفرنسي في انهيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأعادت المصادر ذلك إلى الانخفاض الواضح في عمليات تخزين الحبوب، التي تعتبر هي لب الغذاء الشعبي، وأدت عمليات تقنين الاستهلاك وتنظيم التوزيع إلى ارتفاع الأسعار وندرة السلع في الأسواق من جراء (سيادة السوق السوداء)[1] ، وإن تدهور عادة خزن الحبوب التي كانت تساعد الفلاحين في المواسم الغير المنتجة، والتي كان لها فوائد يجنيها الفلاح في وضع اقتصادي إقطاعي ومن ثم رأسمالي، لا تتوفر فيهما على أي حال الضمانات المعيشية المستقرة لحياة الفلاح وأسرته، لذا كان الادخار وخزن الحبوب عادة يستفيد منها الفلاح في الأوقات والظروف الصعبة التي تواجهه.[2]

كما أن دخول الجزائر في نطاق الاقتصاد النقدي، قد ترتب عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين، وأدى إلى زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير التي تشكل احتياطا استراتيجيا، ويعود سبب زوالها أيضا إلى تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا على نطاق واسع وأيضا حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع منتجاتهم الحيوانية والنباتية بأسعار زهيدة بل أن منهم من اضطروا إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها وأصوافهم قبل جزها[3]، لقد أقسر ذلك الجزائريين على التخلي عن احتياطهم المتواجد بمطامير الحبوب، في حين جرت العادة على أن هذه المطامير مخصصة لتأمين الاحتياجات خلال الأعوام الصعبة، أفرغت إذن مخزونات الأمان مما عرض السكان بشكل خطير لأثار الجفاف.[4]

---

[1] – يوسف مناصرية، "وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، المصادر، ع 08 ، الجزائر، 2003

[2] – عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 27

[3] – صالح حمير، المرجع السابق، ص 264

[4] – محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، المرجع السابق، ص 231

وتعد سياسة مصادرة الأراضي والغرامات العقابية ومختلف الالتزامات الضريبية التي فرضتها سلطات الاحتلال الفرنسي على الأهالي المسلمين من أشد الإجراءات وطأة على تطور ظروف حياة المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، ويمكن القول أن هذه الإجراءات التي بدأت سلطات الاحتلال بتطبيقها بعد الاحتلال مباشرة قد اكتملت ملامحها وتجلت بوضوح أثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[1]

إن وجود زراعة أحادية بالريف، وتطور عملية تجزئة الأراضي الفلاحية، عجل في نمو ظاهرة الرحيل نحو المراكز الحضرية، ولم يعد هناك شيء يجذب إليه أنظار أهل الريف ويعرقل هجرتهم وعلى العكس من ذلك فإن المدن قد جلبت أنظارهم، بفضل فرص العمل التي توفرها للقادمين إليها، وبفضل الأجر الذي كان يتقاضاه عامل المدينة، التي اتصفت بقوة تواجد النظام الرأسمالي بها ، وتوسع المصانع وانتشارها، إضافة إلى تطور حياة المدينة في حد ذاتها.[2]

وقد أحدثت الإدارة الفرنسية قطيعة في تطور المجتمع الجزائري، فنظام الأراضي والمعاملات والمبادلات أصبحت تخضع لمبادئ الرأسمالية، ونتج عن تحطيم البنايات الاجتماعية التقليدية تحرير مجموعة هائلة من اليد العاملة المستعدة لبيع قوة عملها، وإن إدخال قطاع عصري مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الفرنسي ومدعم بالوجود الأوروبي قد و لّد وضعا متفجرا وإذا كان هذا القطاع يتميز بسيطرة اقتصاد السوق، فإن الإطار الذي

[1] – مليكة قليل، المرجع السابق، ص 20

[2] – محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2001 – 2002 ، ص 115

تطور فيه يختلف تماما عن الوضع في أوروبا، فكل عوامل التغيير مستوردة ودخيلة على البلاد.[1]

لقد نتج عن ذلك عدة أزمات، فخلال الحرب العالمية الثانية وانطلاقا من سنة 1940 م إلى سنة 1945 م تعرضت الجزائر لأزمة اقتصادية خانقة، وتسببت في مجاعة كبيرة خاصة بالأرياف نتيجة جفاف حاد استغرق حوالي خمس سنوات، وتم خلال هذه المدة اجتياح كثيف للجراد أتى على الأخضر واليابس، وانخفض الإنتاج، ويضاف إلى هذه الأسباب يأس الجزائريين من وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية واشتداد وطأة الاستعمار الفرنسي عليهم وقنوطهم من حدوث معجزة تخلصهم من مخالب الاحتلال الفرنسي.[2]

[1] – محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994 ، ص 84

[2] – عمار هلال، المرجع السابق، ص55

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية الاحتلال وبناء عل دراساتنا لمختلف جوانبه التي حددناها وفق خطة الدراسة توصلنا إل مجموعة من النتائج الهامة يمكن تلخيصها في نقاط الآتية :

– قام استعمار الفرنسي بالاستيلاء عل الأراضي الجزائرية بغطاء قانوني وأصبح ذلك أكثر وضوحا من خلال مرحلتي الاستلاء على الأراضي(فترة الحكم العسكري، فترة الحكم المدني)بتنفيذ جملة من القوانين والقرارات والمراسيم والمناشير والأمريات لمصادرة ممتلكات الجزائريين وكان التغيير والتعديل في التشريعات وفق ما يتماشى مع مصالح فرنسا.

- إن القوانين الفرنسية الصادرة خلال فترة الحكم العسكري في الجزائر كانت بالنهب غير المنتظم عكس القوانين الصادرة في فترة الحكم المدني التي عرفت سن قرارات خاصة بأملاك العائلات والعشائر إلا أن اصعبها قرارات فترة الحكم المدني فالهدف منها توسيع وسيطرة المستوطنين على القطاعات الثلاثة (التجارة والصناعة والزارعة) في الجزائر.

–عمل الاستعمار الفرنسي على تغيير وضعية الفلاح ليصبح في خدمة المستهلك والاقتصاد الفرنسي وتحويل القطاع الزراعي الذي كان يخدم الشعب إلى إنتاج الزارعات التي تخدم السوق الفرنسية وأكبر مثال على ذلك زارعة الكروم ، أدى ذلك لتشويه الاقتصاد الجزائري والحاقه بالاقتصاد الفرنسي.

–تميزت الزراعة الجزائر بالتنوع في المزروعات، غير أنها كانت تستخدم في زراعتها مجموعة من الوسائل المعادن تميزت بالبدائية والبساطة لذلك كان المردود قليلا عكس ما ينتجه المعمرون لتوفرهم على الوسائل الحديثة.

–توفرت لدى الجزائر ثروة حيوانية متنوعة انتشرت في كامل البلاد وتنوعت حساب كل إقليم إلا أنها واجهت مجموعة مشاكل منها الكوارث الطبيعية والسياسة الاستعمارية من منع ولوج الغابات وتقليص مساحات الرعي وكذا قلة المعرفة بالحيوانات وانعدام الطب البيطري أدى إلى نقص فادح في أعدادها.

– إن المؤسسات الزراعية الاستثمارية المتخصصة التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية لغاية التنمية الزراعية وتوفير الخدمات للفلاحين الجزائريين وتحسين أوضاعه كشركة الاحتياط الأهلي كانت وسيلة إفقار الفلاح الجزائري وابقائه في دائرة التخلف وجعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.

المـــــلاحـــــق

الملحق رقم(1): عربي يحرث ارضه

أحمد توفيق المدني :"هذه هي الجزائر .."، المرجع السابق،ص 115

الملحق 02 نوع من القمح الجيد المنتشر زراعته في المنطقة الشمالية

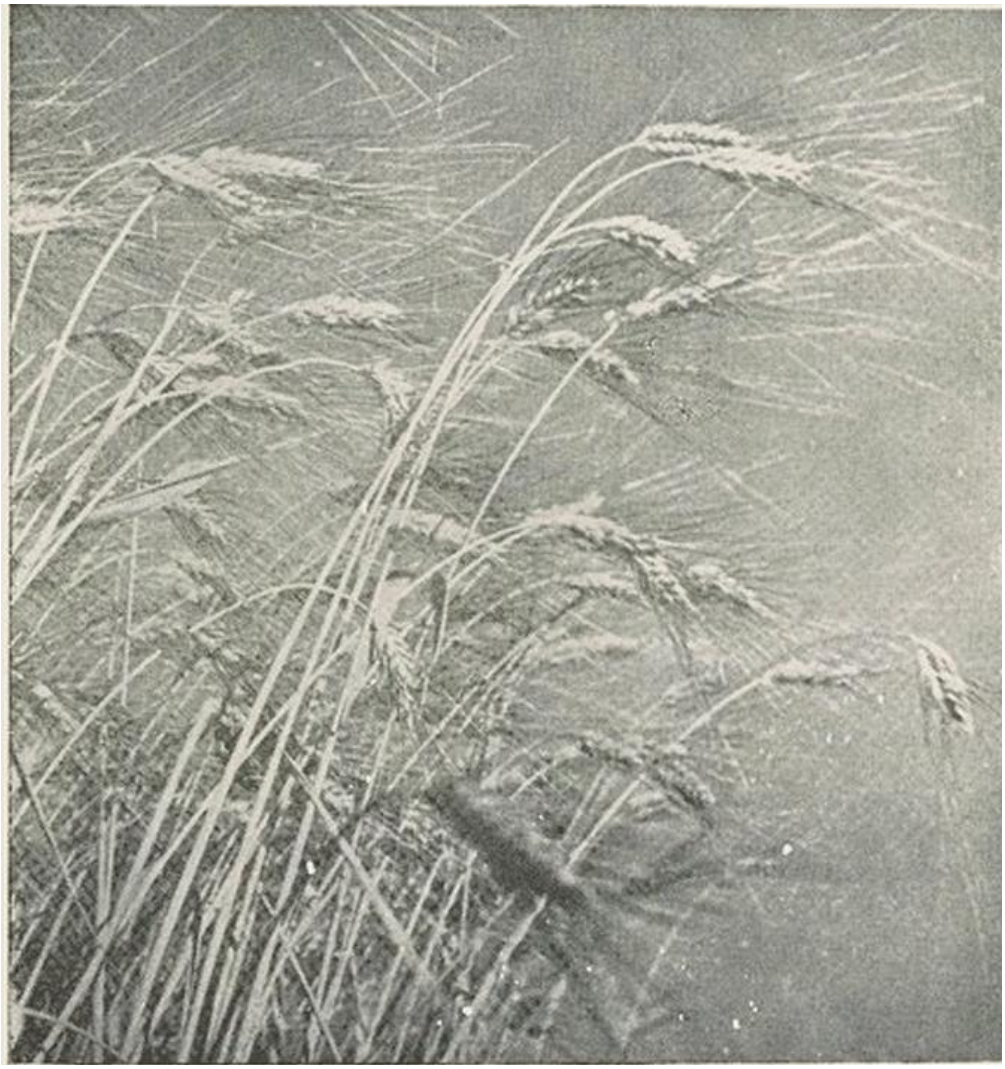

الشريقي: المرجع السابق،ص 40

الملحق رقم 03 السجاد الدولة العثمانية

ناصر الدين سعيدوني:"الملكية والجباية في الجزائر ..."، المرجع السابق، ص 228

الملحق رقم 04 مشروع مرسوم تعديل وتكوين الغرف الزراعية بالجزائر.

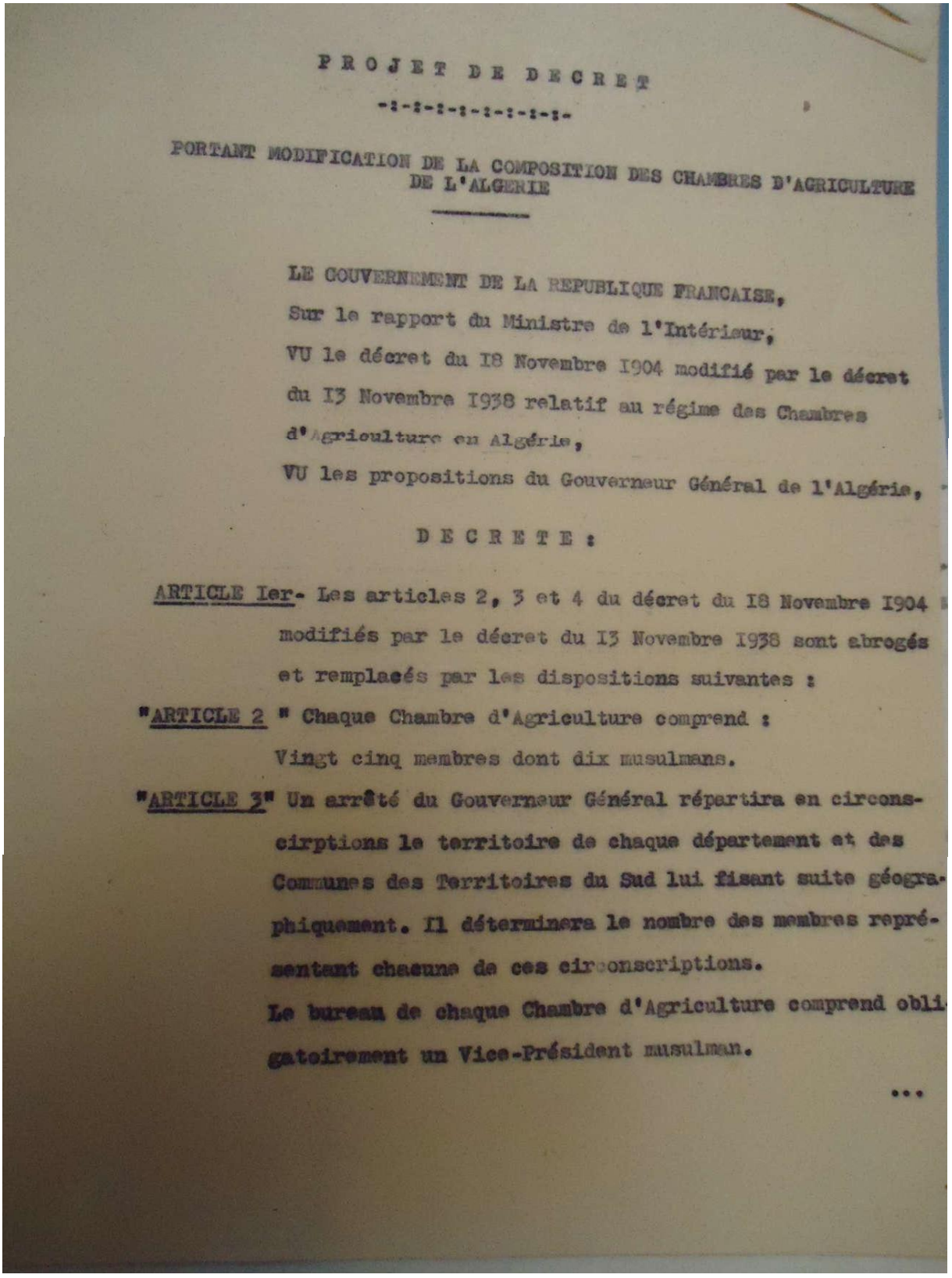

PROJET DE DECRET

-:-:-:-:-:-:-:-:-

PORTANT MODIFICATION DE LA COMPOSITION DES CHAMBRES D'AGRICULTURE DE L'ALGERIE

LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE,

Sur le rapport du Ministre de l'Intérieur,

VU le décret du I8 Novembre I904 modifié par le décret du I3 Novembre I938 relatif au régime des Chambres d'Agriculture en Algérie,

VU les propositions du Gouverneur Général de l'Algérie,

D E C R E T E :

ARTICLE Ier- Les articles 2, 3 et 4 du décret du I8 Novembre I904 modifiés par le déeret du I3 Novembre I938 sont abrogés et remplacés par les dispositions suivantes :

"ARTICLE 2 " Chaque Chambre d'Agriculture comprend :

Vingt cinq membres dont dix musulmans.

"ARTICLE 3" Un arrêté du Gouverneur Général répartira en circonscirptions le territoire de chaque département et des Communes des Territoires du Sud lui fisant suite géographiquement. Il déterminera le nombre des membres représentant chacune de ces circonscriptions.

Le bureau de chaque Chambre d'Agriculture comprend obligatoirement un Vice-Président musulman.

...

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : قائمة المصادر

1. [عادل نويهض]، معجم أعلام الجزائر ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان 1980 ،

2. أبو القاسم سعد الله.– تاريخ الجزائر الثقافي.– الجزائر، ش.و.ن.ت، 1980، الجزء الثاني.–

3. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، ج 02 ، الجزائر، 2007 ،

4. –ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830 الى 1900 ،ج1،دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992 ،

5. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، دار المعرفة، الجزائر، 2013 ،

6. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة، (د.ب)،د.س،

7. أحمد مبارك بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة ، تحقيق وتعليق وتقديم عبد لله حمادي ، دار الفائز للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2011 ،

8. احميدة عميراوي ، جوانب من السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838 – 1858 ، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ط، د ط،

9. اسماعيل العربي. الدراسات العربة في الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1986.

10. بسام العسيلي ،المقاومة الجزائرية للاستعمار 1830– 1838 م، دار النفائس، 1989

11. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830/منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 ،

12. بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.. 2007 ،

13. بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999 ،

14. تركي رابح ، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981 ،

15. جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830، منشورات متحف المجاهد،

16. جيلالي صاري، "الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867–1868)"، الثقافة، ع 76 ، الجزائر، 1983 ،

17.حلمي محروس إسماعيل :تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية 1 ،مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية ،2004.

18.-حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ط 2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982،

19.حنيفي هميلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2008 ،

20.خديجة بقطاش:الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871[د.ن]حلب،[د.ت]

21.زوليخة المولودة علواش الاسماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار أنفو دزاير، الجزائر، 2013

22.سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ط 6 ، دار البصائر، 2008 ، الجزائر،

23.سعيد هزيان: النشاط ألتنصيري للكاردينال لافيجري فى 1827-1892 دار الشروق للنشر والتوزيع ط 1الجزائر 2009

24.شارل (ر.اجيرون) تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1900). ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982.

25.شاوش حباسى :من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962 ،دار دوهومة ،حلب بيروت

26.صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، ط2، دار هرمة، الجزائر، 2007،.

27.صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م – 1962 م) ، (ب.ط) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، (ب.س.ط)

28.-صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية ستقمل المراحل الكبرى(د ط، دار العلوم، 2005،

29.صالح نور ، تقديم عبد الرحمان شيبان ، ط 1 ، دار قرطبة ، الجزائر ، 2010 م ، هامش ،

30.عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ط 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 1994 م ، ج 3 ،

31.عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية،

32.عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية، (1871-1962)، ط 01 ، منشورات الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، قسنطينة، 1994

33. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 ،ص 103

34. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 ،

35. عمار هلال، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1862، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995،

36. عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007 ،

37. مبارك بن محمد الهلالي الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،ج 3 ، مكتبة النهضة الجزائرية – الجزائر ،1964 ،

38. محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، المرجع السابق،

39. محمد الطاهر وعلى : التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 الى 1904 ،دراسة تاريخية تحليله دحلب،الجزائر 2009

40. محمد العربي الزبيري ،التجارة الخارجية للشرق الجزائري ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972،

41. محمد المهدي بن علي شغيب ، ام الحواضر في الماضي . والحاضر(تاريخ مدينة قسنطينة)، مطبعة البعث، الجزائر، 198.

42. محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث للنشر والتوزيع قسنطينة، ط 1،1925 ، .

43. محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر عبد القادر وأخبار الجزائر، ط 1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903 ،ج 1 ،

44. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994 ،

45. ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط 2 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .

46. -ناصر الدين سعيدوني، الشيخ محمد بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1884 ،

47. ناصر سعيدوني ، الوقف مكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، . م.د.ت، العدد 5، دمشق، 1981.

48.نصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 إلى القرن 19 ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 ،

49.يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة،

50.يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 1،دار الهدى،الجزائر، 2009 ،

51.يحي بوعزيز،السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954 م،دار البصائر، الجزائر،. 2009 ،

52. يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج1 ،

53.يوسف مناصرية، "وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، المصادر، ع 08 ، الجزائر، 2003

ملتقيات

1.نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1962/1830 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ،

2. نادية طرشون،الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة . الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2007

3. الغربي غالي، العدوان الفرنسي على الجزائر-الخلفيات والأبعاد- ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة . الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر، 2007 ،

4. علال القاسي. نشاط المبشرين ودوره الاستعماري. محاضرة في ملتقي التعرف على الفكر الاسلامي ، تيزي وزو 1973

5.رشيد فارح،المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري،أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ،

6.جلول شيتور، العقار إبان الاحتلال، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1962-1830 م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ،

7.جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة . التاريخية والجدل السياسي،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2007 ،

مذكرات

1. يمينة درباش:السكة الجزائرية في العهد العثماني،مذكر نيل شهادة الدكتوراه ،معهد التاريخ جامعة الجزائر (1987-1988).

2. محمد مقصودة ، الكراغلة و السلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519 -1830) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية ، جامعة وهران ، 2014.

3. محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2001 - 2002 ،

4. عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830/1914 دراسة في أساليب السياسة الادارية ، مذكرة لنيل شهادة الدكترواه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2015/2014 ،

المراجع بالاجنبية

54. A.W.C, rapport No11.679, le 28/11/1941, Carton No U.B 471.

55. Charles R.A IBID , selon Tocqueville , oeuvres 6 – complètes , t3 , paris ,

56. -Ernest mercier, histoire de Constantine, op.cit,.

57. Georges Fath, Paris, France.

58. Louis Rinn , Marabouts et Khouans, Adolphe Jourdan, Alger, 1884, p-

59. ornese de dessins de

ببليوغرافيا

ببليوغرافيا :

ببليوغرافيا

الشكر	
الاهداء	
مقدمة	**01**
اهمية الموضوع	**01**
دوافع اختيار الموضوع	**02**
اشكالية البحث:	**03**
خطة البحث	**04**
الفصل الاول : الأوضاع السياسية الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال	
تمهيد	**13**
المبحث الاول : الظروف السياسية	**14**
اولا : الأوضاع السياسية الداخلية قبل الاحتلال	**14**
ثانيا: ظروف السياسية الخارجية	**24**
المبحث الثاني : الظروف الاقتصادية والاجتماعية قبيل الاحتلال	**31**
اولا : الظروف الاقتصادية قبيل الاحتلال	**31**
ثانيا : الظروف الاجتماعية قبيل الاحتلال	**38**
خلاصة الفصل	**41**
الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: سياسة الاستعمارية في الميدان زراعي	**44**
اولا: الملكيات العقارية:	**45**
ثانيا :التشريعات العقارية:	**48**
المبحث الثاني: سياسة الاستعمارية في الميدان صناعي	**53**
اولا–أوضاع الصناعة:	**53**
ثانيا– الحرفيين:	**54**

ببليوغرافيا :

المبحث الثالث : سياسة الاستعمارية في الميدان تجاري	57
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث: اثر السياسة الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	61
المبحث الاول : أثار الثقافية الاستعمارية الفرنسية	62
اولا : الطرق المستعملة لتطبيق السياسة الثقافية الفرنسية	62
ثانيا: إنشاء مدارس فرنسية :	67
المبحث الثاني : أثار الاجتماعية الاستعمارية	72
اولا: بوادر سياسة التنصير	72
ثانيا :سياسة التنصير	72
المبحث الثالث : المستوى المعيشي للسكان	78
اولا : هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي	78
ثانيا : زوال عادة تخزين الحبوب	83
خاتمة	90
الملاحق	
قائمة المراجع	
ببليوغرافيا	

ببليوغرافيا :

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الاستعمارية الفرنسية التعليمية المتبعة في الجزائر منذ دخولها أرض الجزائر سنة 1830 م، وحتى تفجير 1900 وما ترتب عن هذه السياسة من سلبيات أو إيجابيات، ومعرفة مدى تأثير هذه السياسة على المجتمع الجزائري، كما حصرت إنتاج الجزائر المستعمرة لصالح السوق الفرنسية بعدما صادرت أراضي الجزائريين وحولتها من ملكية فردية إلى ملكية للدولة وللمعمرين بتشريعات تعسفية، كما ضاعفت الإدارة الاستعمارية من أعداد المستوطنين بتشجيع الهجرة إلى البلاد الجزائرية، وبذلك أصبح المستوطنون قوة اقتصادية وبشرية تتحكم في اقتصاد المستعمرة، فانعكست هذه السياسة على الجزائريين بالتهجير والفقر والمجاعة التي مست أرجاء كثيرة من الوطن.

الكلمات المفتاحية: التعليم – الاستيطان– السياسة التعليمية الفرنسية، – الزراعة– الصناعة–

Summary

This study aims to shed light on the French colonial educational policy followed in Algeria since entering the land of Algeria in the year 1830 AD, until the bombing of 1900, and the consequences of this policy of negatives or positives, and knowing the extent of the impact of this policy on Algerian society, as it limited the production of colonial Algeria in favor of The French market after it confiscated the lands of the Algerians and turned them from individual ownership to state ownership and to the settlers with arbitrary legislation, and the colonial administration doubled the number of settlers by encouraging immigration to the Algerian country, and thus the settlers became an economic and human force that controls the colony's economy, so this policy was reflected on the Algerians with displacement, poverty and famine that touched many parts of the country.

Keywords: education – settlement – French educational policy – agriculture – industry